

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الثلاثاء ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين ..... (فنلندا)

سريان المعاهدة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ كان حدثا طال  
انتظاره طويلا وخطوة هامة سجلت حلقة منطقة خالية من  
الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

إذ ترحب آسيا الوسطى ببدء سريان المعاهدة، فإنها  
تعتبر تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا  
الوسطى عاملا قويا لدعم السلام والاستقرار الإقليمي  
والتعاون المثمر بين بلداننا. وهي بمثابة مساهمة جماعية منا في  
التطوير التدريجي للمجتمع العالمي، وعنصر هام، بالطبع، في  
تعزيز الأمن ونزع السلاح النووي على الصعيد الإقليمي.  
وقد اشتملت عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية  
في آسيا الوسطى على جهود بناءة من جميع دول  
آسيا الوسطى الخمس سعيا منها إلى كفالة الأمن والاستقرار  
والسلام في المنطقة، وهيئة الظروف المطلوبة لتنمية  
شعوبنا ورخائها.

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ انعقد مؤتمر دولي في  
طشقند تحت شعار "آسيا الوسطى - منطقة خالية من  
الأسلحة النووية". وجرى احتفال التوقيع على المعاهدة في

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٨٧ و ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع  
السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أفتح باب  
المناقشة، أود أن أذكر جميع الوفود مرة أخرى بأن القائمة  
المتجددة للمتكلمين ستغلق اليوم الساعة ١٨/٠٠. ويرجى  
من الوفود الراغبة في التكلم أن تبذل كل جهد لتسجيل  
أسمائها في القائمة قبل الموعد النهائي.

السيد عسكروف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية):  
أود أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة  
الأولى في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.  
وإننا لواثقون بأن عمل اللجنة الأولى سيتكلل بالنجاح في  
ظل توجيهكم.

أتكلم باسم دول آسيا الوسطى بصفة منسق معاهدة  
منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية. إن بدء

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وذلك يمكن أن يساعدنا في بناء العلاقات والتوفيق بين المصالح. وما فتئت حكوماتنا تعمل من أجل بلوغ تلك الغاية.

المشاركون في الاجتماع الاستشاري الأول للدول الأطراف في معاهدة منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية أظهروا عزمهم على التعاون بكل طريقة ممكنة في عملية نزع السلاح في المنطقة. ونوهوا بأهمية المزيد من العمل في سبيل التقريب بين مواقف دول آسيا الوسطى والدول الحائزة للأسلحة النووية تجاه مسألة الضمانات السلبية.

وأهابت بلدان آسيا الوسطى بالدول والمنظمات الدولية المتمتعة بالخبرة والمعرفة في مجال تأهيل المناطق والمعدات الملوثة بالإشعاعات أن تقدم المساعدة لنا في التغلب على العقاب الإيكولوجية لاستخراج خام اليورانيوم، وفي الأنشطة المرتبطة بالتجارب النووية.

لا ريب في أن إعلان منطقتنا منطقة خالية من الأسلحة النووية يساهم في رفع منزلة آسيا الوسطى برمتها ومترلة كل دولة من دول المنطقة بصورة فردية. وإن مفعول منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية سيتجاوز منطقتنا لما تتركه من تأثيرات إيجابية وما تزيله من تهديدات محتملة.

وندعو الدول النووية إلى أن تؤكد تقيدها بتقديم ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

تبين الأحداث الأخيرة في مجال منع الانتشار النووي أن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تساهم مساهمة حقيقية في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي عملية نزع السلاح برمتها، وفي بناء آليات الأمن الإقليمي. وإن بدء سريان المعاهدة مكّننا من كسر الجمود في عملية التفاوض المتعددة الأطراف المعنية بمنع الانتشار. وإن الأنشطة الرامية إلى الحد من التسليح النووي

سميالاتنسك، التي أُغلق فيها في عام ١٩٩١ موقع سميالاتنسك لتجارب الأسلحة النووية. وتضطلع الجمهورية القيرغيزية بمهمة الوديع للمعاهدة.

وانعقد الاجتماع الاستشاري الأول للدول الأطراف في المعاهدة في تركمانستان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وانعقد الاجتماع الاستشاري الثاني في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ في طشقند. وتعهدت الأطراف في المعاهدة بأن تحظر إنتاج واقتناء وتطوير ونشر الأسلحة النووية ومكوناتها وأي أجهزة نووية تفجيرية أخرى في أراضيها.

المنطقة الجديدة في آسيا الوسطى فريدة من جوانب عدة. فهي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الشمالي، وتناخم دولتين نوويتين - الاتحاد الروسي والصين. وتعتبر المعاهدة أيضا أول اتفاق متعدد الأطراف بشأن الأمن يشمل جميع بلدان آسيا الوسطى الخمسة. وهي مساهمة هامة في الحرب على الإرهاب الدولي وفي منع وقوع المواد والتكنولوجيا النووية في أيدي الإرهابيين.

في عام ١٩٩٢ أصدرت منغوليا، وهي أيضا جار لروسيا والصين، إعلانا باعتبار أراضيها منطقة خالية من الأسلحة. وقد حظي ذلك القرار بالاعتراف الدولي في قرارات للجمعية العامة. وإننا نتطلع أيضا إلى تطوير مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، بما فيها الشرق الأوسط. وهذه الضمانات القوية للسلام والأمن في منطقتنا وفيما حولها تهيئ الظروف المهمة للتنمية المستقرة والتعاون والتقدم للدول واندماجها الحضري في المجتمع العالمي.

وتتميز كل دولة بمميزات فردية خاصة بما أملت عليها المسار الذي اختارته للاندماج في الحضارة المعاصرة. ولكننا نتمتع أيضا بتاريخ مشترك، وسيكون لنا أيضا في المستقبل الكثير من الأمور المشتركة. إن منطقة آسيا الوسطى محبوبة بموارد همة؛ وهي يمكن أن تصبح أعنى منطقة في العالم.

رابطة آسيان في سلام بعضها مع بعض ومع العالم بأسره في بيئة ديمقراطية عادلة يعمها الوثام.

إن زعماء رابطة آسيان، سعياً منهم إلى تنفيذ أحد المتطلبات المنصوص عليها في الخطة المجتمعية السياسية - الأمنية للرابطة، أعلنوا في مؤتمر قمة الرابطة الثامن عشر، المعقود في جاكرتا يومي ٧ و ٨ أيار/مايو ٢٠١١، بدء عملية إنشاء معهد رابطة آسيان للسلام والمصالحة لتقوية الأنشطة البحثية المتعلقة بالسلام وإدارة المنازعات وحل الصراعات.

واعترف وزراء خارجية دول رابطة آسيان بدورهم، في اجتماعهم الرابع والأربعين، بالدور الهام الذي تؤديه معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا باعتبارها مدونة سلوك تحكم العلاقات فيما بين الدول في المنطقة. ورحبوا بانضمام الدول غير الأعضاء في رابطة آسيان إلى معاهدة الصداقة والتعاون وأعربوا عن تطلّعهم إلى تصديق جميع الأطراف المتعاقدة السامية على البروتوكول الثالث الذي يعدل المعاهدة، حتى يمكن للاتحاد الأوروبي أن ينضم إليها. وأعرب الوزراء أيضاً عن تطلّعهم إلى انضمام كندا إلى البروتوكول الثالث من المعاهدة.

نزع السلاح النووي يظل البند الذي يستأثر بأعلى أولوية في جدول أعمال نزع السلاح للدول الأعضاء في رابطة آسيان. وفي هذا الصدد، ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي كأداة ليس لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي بين البلدين فحسب، بل للإسهام أيضاً في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

وتكرر رابطة أمم جنوب شرق آسيا نداءها من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol.II) لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي

لن تكون فعالة إلا عن طريق نظام لتنفيذ الاتفاقات والمعاهدات والمبادرات السياسية الرئيسية.

وتدعو آسيا الوسطى جميع الأطراف إلى التغلب على العقبات القانونية التي تعترض سبيل عملية منع الانتشار وتقتراح طرقاً للتكيف مع حقائق الواقع الجديد لنظام الاتفاقات المتعددة الأطراف برمته، بما فيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب علينا أن نعتزف بأن هذه المعاهدة اتفاق يفتقر إلى التماثل. فهي لا تنص على العقوبات إلا على الدول غير النووية. كما أن الدول النووية تستخدم حق النقض ضد تطوير الأسلحة النووية، ولكنها يجب أن تكون أول من يخفض ترسانته النووية ويتخلى عنها. فإذا كان هدفنا تحقيق سلام حال من الأسلحة النووية، فإن البلدان النووية وغير النووية يجب عليها أن تساهم معا في تحقيقه.

**السيد سوي (ميانمار)** (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتكلّم باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (رابطة آسيان).

أولاً، نود أن نهنئكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم بالإجماع رئيساً للجنة الأولى. وإننا نؤمن بأن مداواتنا بفضل قيادتكم الماهرة المقتدرة ستتكلل بخاتمة ناجحة. ونتقدم بتنهائنا أيضاً إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين. ونطمئنكم على تعاوننا التام معكم ودعمنا لكم في واجباتكم الهامة.

ما فتئت رابطة آسيان تضطلع بصورة متزايدة بدور حيوي في صون السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وذلك سيساهم بلا شك في تعزيز السلم والأمن الدوليين. كما نقدم مساهمات فعالة في المساعي الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل من أجل كفالة أن تعيش شعوب دول

بشأن الحظر الكامل لهذه الأسلحة، يشكل تهديدا خطيرا لبقاء الجنس البشري. وبغية مضاعفة جهودنا لتحقيق هذه الغاية، أوجزنا التدابير والخطوات المؤقتة التي يتعين أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

وإندونيسيا، بوصفها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ونيابة عن الدول الأعضاء في الرابطة، سوف تعرض مشروع القرار الذي يقدم مرة كل سنتين والمعنون "معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)". ونحن نتطلع إلى دعم جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار هذا، لأنه يشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأطراف في المعاهدة على كفالة انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكول الملحق بالمعاهدة في تاريخ مبكر.

وبينما نعيد التشديد على أهمية الحفاظ على جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، نشعر بالتشجيع إزاء المشاورات الصريحة والمفتوحة التي جرت في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠١١ بين دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. واعتبرت الرابطة أن المشاورات تشكل تقدما كبيرا نحو كفالة الانضمام المبكر للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكول الملحق بالمعاهدة. وسوف نواصل الانخراط في العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتشجيعها على الانضمام إلى البروتوكول في أقرب وقت ممكن.

ولا تزال رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تم إنشاؤها عن طريق

للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وترحب الرابطة أيضا بالنتيجة الموقفة التي خلص إليها المؤتمر في عام ٢٠١٠، وتأمل أن يستمر الزخم في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، بما في ذلك اجتماعات لجنته التحضيرية، التي ستبدأ العام المقبل.

وتواصل رابطة أمم جنوب شرق آسيا دعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كأداة أساسية للقضاء على الأسلحة النووية. ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول، ولا سيما تلك التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، أن توقع وتصدق على المعاهدة في تاريخ مبكر. ونشيد باعتزام إندونيسيا والولايات المتحدة التصديق على المعاهدة.

ويرد الالتزام والمساهمات من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تجاه نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في عمل اللجنة الأولى ضمن القرارات التي تتخذها اللجنة. وأحد هذه القرارات هو بعنوان: متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية، الذي ستقدمه ماليزيا. ويؤكد مشروع القرار هذا الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ ومفاده أن هناك التزاما بالسعي بحسن نية لإجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتامها. وسوف يدعو مشروع القرار مرة أخرى جميع الدول إلى الوفاء بذلك الالتزام من خلال بدء مفاوضات متعددة الأطراف تؤدي إلى إبرام المبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

وتمشيا مع الأولوية القصوى التي نوليها لترع السلاح النووي، ستعرض ميانمار مرة أخرى مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. ولا نزال نعتقد أن مجرد وجود أسلحة نووية على هذا الكوكب، مقرونا بعدم وجود نظام قانوني

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتكرر الرابطة دعوتها الدول والمنظمات إلى مواصلة تعزيز التعاون والمساعدة في بناء القدرات الوطنية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

وتعتقد الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا أنه لدى إجراء المفاوضات بشأن مسألة الاتجار غير المنظم بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة و/أو الأسلحة التقليدية، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك مصالح واحتياجات جميع المناطق والمجموعات. وسوف تعمل الدول الأعضاء في الرابطة معا، تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الرابطة، للتوصل إلى نتيجة متوازنة.

وتلاحظ رابطة أمم جنوب شرق آسيا العمل الهام الذي تم الاضطلاع به في الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي انعقد في بيروت من ١٢ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر. وتقدر الرابطة المساهمة الهامة من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في نجاح انعقاد الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية.

وتعرب الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن انزعاجها من أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن مرة أخرى من الاضطلاع بأعمال موضوعية مدرجة في جدول أعماله. وتدعو الرابطة جميع أعضاء المؤتمر إلى ممارسة أقصى درجات الإرادة السياسية، وتكرر دعوتها إلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل بناء على جدول أعماله ومعالجة، في جملة أمور، المسائل الأساسية وفقا للنظام الداخلي، مع مراعاة الشواغل الأمنية لجميع الدول.

وفي هذا الصدد، تعرب رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن تأييدها للبدء فورا بإجراء مفاوضات حول إبرام

معاهدات ثلاثيلوكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبليندابا، وسيميبالاتينسك، فضلا عن مركز منغوليا الخالية من الأسلحة النووية، تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. وتؤكد الرابطة أيضا على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيث تكون غير موجودة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وتعرب عن تأييدها لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة تظل أداة قانونية فعالة وشاملة وغير تمييزية بشأن منع انتشار الأسلحة الكيميائية وتدمير المخزونات القائمة منها.

ونتطلع إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونحث الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدات على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وتؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتؤكد من جديد حق كل دولة عضو في الرابطة أن تتولى زمام وجودها الوطني بعيداً عن التدخل والتخريب والإكراه من الخارج. وتلاحظ الرابطة الاتفاقات الدولية التي تعرب عن حق جميع الدول في سلامتها الإقليمية.

وتتشاطر رابطة أمم جنوب شرق آسيا القلق إزاء الآثار السلبية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة على الأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولدى التصدي لهذه التجارة غير المشروعة، يتحتم السعي إلى التنفيذ الكامل لبرنامج عمل عام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير

ولكن كانت عملية التحول هذه قد تسفر عن نتائج إيجابية في المنطقة، فإنها تحفي في الوقت نفسه مخاطر محتملة لعدم الاستقرار والاستقطاب. وحده الزمن كفيل بأن يكشف ما إذا كان الربيع العربي سوف يتحول إلى ازدهار كامل أو سوف يؤول إلى شتاء قاس. وتأمل إسرائيل مخلصاً في أن تتغلب النتائج الإيجابية.

في الوقت الحاضر لا يوجد حوار إقليمي في الشرق الأوسط، وليست هناك آلية لوضع تدابير لبناء الثقة بين دول المنطقة. لذا فإن إمكانية الشروع في عملية يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل تبدو معقدة بشكل لا يصدق. وهي تثير تساؤلات كثيرة ذات طابع عملي تنبثق من الطبيعة غير المستقرة بشكل مزمن في الشرق الأوسط وعدم وجود سلام إقليمي أوسع.

لقد اتسم منظور إسرائيل وسياستها في مجال الأمن الإقليمي والحد من التسلح دائماً باتباع نهج عملي وواقعي. أنه متجذر في إيمانها بأنه ينبغي أخذ جميع المخاوف الأمنية التي تنتاب أعضاء المنطقة الإقليمية بعين الاعتبار ومعالجتها في سياق إقليمي.

إن الشروط المسبقة الضرورية قبل أن تقوم في نهاية المطاف منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها وقابلة للتحقق منها بصورة متبادلة هي، ضمن جملة أمور، وجود سلام شامل ودائم بين الأطراف الإقليمية والامتثال الكامل من جانب جميع دول المنطقة لواجباتها المتصلة بمراقبة أسلحتها وبتزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أثبتت التجارب الدولية أن إنشاء منطقة من هذا القبيل لا يمكن أن ينبثق إلا من داخل المنطقة عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف الإقليمية. ومنطقة الشرق الأوسط ليست استثناء. لا يمكن لأغلبية الأصوات أو

معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً مؤتمر نزع السلاح أن يركز على النهوض بالمسائل الأساسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح النووي، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، والضمانات الأمنية السلبية، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

ومع إعادة التأكيد على أهمية مبدأي الشفافية والشمولية في عملية التفاوض حول نزع السلاح وعدم الانتشار، ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالدعوة إلى تعيين منسق خاص بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لدراسة طرائق الاستعراض، دون أي مساس بالنتائج.

وإذ نسترشد بالبيان المشترك الذي أصدره قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مؤتمر قمة الرابطة الثامن عشر، سوف نعزز التنسيق والتعاون بشأن المسائل العالمية الرئيسية في المنتديات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة مثل الأمم المتحدة، وسوف نعزز أيضاً دورنا البناء على الساحة العالمية.

**السيد بروبر (إسرائيل):** بادئ ذي بدء، اسمحوا لي

أن أشارك المتحدثين السابقين في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم وتعاونهم معكم وأنتم تتولون قيادة مداولاتنا نحو حصيلة ناجحة.

شهد العام الذي انقضى منذ أن اجتمعنا آخر مرة في هذه اللجنة شرقاً أوسطاً جديداً يتطور. يمر العالم العربي الآن بمرحلة تحول تاريخية مهمة. وتهمي الآثار الإيجابية المحتملة للعملية الديمقراطية في الشرق الأوسط فرصة لتحسين الأجواء يمكن أن تفضي إلى بناء الثقة الضرورية بين الأطراف الإقليمية.

إن تقديم مشروع القرار هذا بمثابة إعلان سنوي من جانب المشاركين في تقديمه أهم يفضلون الاستمرار في محاولة عزل إسرائيل بدلا من الانخراط معها في إطار تعاوني. ويثير ما تواضع عليه مقدموه العام الماضي من إضافة فقرة في هذا القرار تحديداً تتعلق بعقد مؤتمر إقليمي عام ٢٠١٢ تساؤلاتٍ عميقة حول الدافع الحقيقي للدول العربية.

في أيلول/سبتمبر من هذا العام، خلال المؤتمر العام للوكالة، قررت الدول العربية عدم تقديم القرار الخاص بقدرات إسرائيل النووية مرة أخرى. وأوضحوا أن ذلك يشكل خطوة لبناء الثقة قبل الأحداث القادمة مثل منتدى الوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت هذه اللفتة التي جرت في فيينا ستكون أكثر مصداقية لو أنها عرضت أيضا في المحافل الأخرى للرقابة على الأسلحة، بما فيها اللجنة الأولى التابعة للأمم المتحدة في نيويورك. هذه اللجنة كانت لتفعل خيراً لو أنها تشجع المبادرات التصالحية الهادفة إلى تقليص التوتر الإقليمي وتخفيف حدته بدلا من تفاقمها. وفي هذا السياق ندعو الدول الأعضاء إلى رفض هذا النهج والتصويت ضد مشروع القرار هذا.

تجسد منطقة الشرق الأوسط وتعكس الكثير من تحديات الحد من التسليح ونزع السلاح التي يواجهها المجتمع الدولي. وهذا نتيجة لما يمكن للمرء أن يصفه بالميل المعتاد لدى بعض الدول في الشرق الأوسط في أن تصبح أطرافاً في صكوك دولية وهي لا تنوي تنفيذها، بل تنوي في بعض الحالات انتهاكها انتهاكاً واضحاً.

ليس من قبيل المصادفة أن أربعة من الانتهاكات الجسيمة الخمسة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد وقعت في منطقة الشرق الأوسط - العراق تحت حكم صدام حسين، وليبيا، وسوريا، وإيران - في حين أن الانتهاك الخامس اغترفته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، المتورطة

القرارات المتحاملة في المحافل الدولية أن تكون بديلاً عن الحوار والتعاون الإقليمي الواسع.

من هذا المنطلق، شاركت إسرائيل مشاركة إيجابية في تموز/يوليه الماضي، في بروكسل، في ندوة الاتحاد الأوروبي بشأن بناء الثقة دعماً لعملية تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. كما اتخذت إسرائيل موقفاً إيجابياً من مبادرة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى عقد منتدى في تشرين الثاني/نوفمبر يتسنى فيه لمشاركين من الشرق الأوسط والأطراف الراغبة الأخرى أن يتعلموا من تجارب الأقاليم الأخرى في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك ما يتعلق ببناء الثقة. ونعتقد أنه يجب معالجة هذه القضايا المعقدة في مناقشات مباشرة بين الأطراف في الإقليم تقود إلى تجاوز الخلافات لا إلى تفاقمها.

لسنوات عديدة، ظل جدول أعمال اللجنة الأولى يتضمن قراراتين بشأن الشرق الأوسط. يتناول الأول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد ظل هذا القرار يحظى بتوافق الآراء لنحو ٣٠ عاماً، وبالرغم من أن لدى إسرائيل تحفظات على صياغته، فإننا نؤيد بالفعل اعتماد هذا الهدف المثالي سنوياً.

في تناقض صارخ مع روح هذا التعاون، تقوم جامعة الدول العربية بتقديم مشروع قرار ثان بعنوان "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط". إنه قرار مثير للجدل يسعى لتحويل الانتباه عن أنشطة بعض الأعضاء الإقليميين التي تشكل انتهاكات صارخة للالتزامات الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. إنه يستمر في تجاهل المصدر الحقيقي لمخاطر انتشار الأسلحة النووية في هذه المنطقة. ويتعمد أيضاً تجاهل العداء الشديد الذي تكنه لإسرائيل بعض البلدان في المنطقة، فترفض أي شكل من أشكال المصالحة والتعايش السلمي معها.

الاتسار النووي وخطر الإرهاب النووي الذي ترعاه وتدعمه الدول المارقة. وبأهمّيار نظام القذافي والحالة المتطاييرة في سوريا، لا بد من أن توجه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي نحو المسألة العاجلة المتمثلة في التصدي لمسائل الاتسار في هذين البلدين. إن الحالة التي تبعث على القلق في ليبيا وسوريا تذكير جديد بالحاجة إلى العمل معا لضمان أمن المواد النووية والكيميائية ومنع الاتجار النووي غير المشروع والإرهاب. وبنبغي أن يكون هذا الموضوع محل تركيز قمة الأمن النووي الثانية التي ستعقد في كوريا الجنوبية في العام المقبل.

وعلى الرغم من عدم قدرة النظام النووي ونظام عدم الاتسار على التصدي بصورة ملائمة للتحديات الكبيرة في الشرق الأوسط فإن إسرائيل تقيم دائما تلك الآلية وتقر بأهميتها. وقد بينت إسرائيل على مر السنين اتباعها سياسة ثابتة تنم عن المسؤولية وضبط النفس في المجال النووي، وأيدت كلما أمكنها ذلك المعاهدات والمبادرات المشتركة الرامية إلى كبح الاتسار النووي وإنهائه. إن إسرائيل بوصفها من الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فهي عضو نشط في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتحتفظ بمحطتين للرصد الزلزالي، وساهمت مساهمة كبيرة في نظام التحقق من المعاهدة. وتقدر إسرائيل التقدم الكبير المحرز في تطوير نظام التحقق الذي يعتبر إتمامه شرطا مسبقا لدخول المعاهدة حيز النفاذ وفقا للمادة الرابعة منها.

وتعلق إسرائيل أهمية على مناقشات تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وفي حين لا يمكن أن يدور أي نزاع على ما إذا كان نزع السلاح بحاجة إلى تحديث ورؤية واضحة ليتمكن من التغلب على الجمود الطويل الذي يكتنفه، فإن تنشيطه يجب أن يتم في إطار مؤتمر نزع السلاح نفسه. ومؤتمر نزع السلاح هيئة فريدة، معترف بها على نطاق واسع

تورطاً عميقاً في الاتسار النووي في الشرق الأوسط. في الواقع، تتمثل الظواهر الأشد خطورة في الشرق الأوسط وما وراءه في سياسات إيران وتصريحاتها العدائية، وسعيها للحصول على الأسلحة النووية، وانغماسها الشديد في تطوير تكنولوجيا القذائف ومشاركتها الفعالة في دعم وتدريب المنظمات الإرهابية والإرهابيين.

وقد ظلت إسرائيل على وجه الخصوص هدفا لحملة إيرانية معادية للسامية تدور في حلقة مفرغة، بما في ذلك في هذا المسبئ، لا سيما في التصريحات التي يدلي بها الرئيس الإيراني العام تلو العام داعياً فيها إلى تدمير إسرائيل. إن احتمال أن يحظى الإرهابيون بمظلة نووية إيرانية، أو أن يحصلوا في الواقع على هذه الأسلحة من النظام الإيراني، أمر يثير الفزع ويشكل خطراً داهماً على المنطقة وكذلك على السلام والاستقرار العالميين. نحن مقتنعون بأنه من دون وقف البرنامج النووي الإيراني سيكون من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، الترويج للبرامج الدولية أو الإقليمية الرامية إلى تعزيز نظام عدم الاتسار السائد.

اهتز المجتمع الدولي هذا العام بسبب الحادثة النووية في فوكوشيما داييتشي. ونحن بقلوبنا مع حكومة وشعب اليابان. على هذه الخلفية المأساوية، ليس بالأمر المستغرب أن يصبح أمان الطاقة النووية ومستقبل الصناعة النووية قضية ملحة في كثير من البلدان. ينبغي أن تصبح السلامة النووية أولوية من الدرجة الأولى حين تنظر البلدان في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. في منطقة مضطربة مثل الشرق الأوسط، ونظرا للسجل الضعيف لبعض بلدان المنطقة، ينبغي أيضا التصدي لمسألة إساءة استخدام التكنولوجيا.

وفي قمة الأمن النووية التي استضافها رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما تم الاعتراف بالرابطة الوثيقة بين خطر

التقليدية. وقد تم استثمار الكثير من العمل والجهد والموارد في عملية المفاوضات خلال السنوات الأربع الماضية. وسيعقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة في الشهر المقبل، ونثق ونأمل أن يكون بوسعنا اعتماد البروتوكول السادس في ذلك الوقت. ومن وجهة نظر إنسانية، لا يمكن تبرير أي مزيد من التأخير في اعتماد ذلك البروتوكول.

إن إسرائيل بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية والبروتوكول الثاني المعدل، اتخذت تدابير محددة ترمي إلى تقليص الآثار الضارة المحتملة التي قد تكون مرتبطة باستخدام الألغام المضادة للأفراد، وبذلك تقييم توازنا مناسباً بين الشواغل الإنسانية والاحتياجات الأمنية المشروعة. وفي ذلك الصدد، في آذار/مارس ٢٠١١ أقر البرلمان الإسرائيلي بالإجماع قانون تطهير حقول الألغام الذي يضع الإطار القانوني لتطهير حقول ألغام ليست جوهرية للأمن القومي الإسرائيلي في إطار قصير ومحدد. وينص القانون على إنشاء سلطة وطنية إسرائيلية معنية بإجراءات الألغام، توكل إليها عملية وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية متعددة السنوات تتعلق بالألغام مع تحديد مواصفات وطنية لإزالة الألغام، بينما تأخذ في الحسبان، في جملة أمور، المعايير الدولية لإجراءات الألغام التي أقرها فريق الأمم المتحدة للتنسيق بين الوكالات المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن سوء الطالع أنه ما دامت الحالة الأمنية الإقليمية تشكل خطراً على سلامة وسيادة إسرائيل فإن الحاجة إلى حماية حدود إسرائيل، بما في ذلك من خلال استخدام الألغام المضادة للأفراد لن تتضاءل.

إن إسرائيل تطمح إلى تحقيق السلم والأمن لجميع شعوب الشرق الأوسط. ونأمل بأن يأتي اليوم الذي يوضع فيه إطار أممي إقليمي يشمل جميع بلدان المنطقة ويوفر استجابة تعاونية متعددة الأطراف في جميع المشاكل الأمنية في المنطقة. وفي مطلع العام اليهودي الجديد، أتمنى للدول

بوصفها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. إن وضعها الفريد ينبع من عضويتها ومن نظامها الداخلي. على الرغم من أن البعض ينتقدها لكونها قديمة وعفى عليها الزمن وأنها تجسيد لحقائق جغرافية سياسية ماضية، لا تزال إسرائيل مقتنعة بأن النظام الداخلي يناسب تعقد وحساسية القضايا المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. إن النظام الداخلي، ولا سيما قاعدة توافق الآراء فيه، تجسد حتمية حماية المصالح الأمنية الحيوية، وتوفر للدول المفاوضة المستويات المريحة اللازمة لتناول هذه المسائل الحيوية. إن إسرائيل من حيث المبدأ، لا تؤيد تناول مسائل خارج إطار مؤتمر نزع السلاح سبق وأن أوكلت إلى تلك الهيئة، ولا نجد أن هذه المبادرات تساعد بالضرورة على تعزيز أي عمل مجد في مؤتمر نزع السلاح.

وما برحت إسرائيل لعدة سنوات تشدد على ضرورة تصدي المجتمع الدولي لمنع نقل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية إلى الإرهابيين باعتبارها مسألة ذات أولوية. وعلى سبيل المثال، أظهرت الحالات الأخيرة مرة أخرى التهديد الذي قد تتسبب به منظومات الدفاع الجوي المحمولة بالنسبة للطيران المدني، وبعض هذه القذائف يمكن أن يقع في أيدي غير مأمونة. فهي تمثل تهديداً للطيران المدني. ونرى أن حظراً واضحاً وشاملاً على نقل الأسلحة إلى الإرهابيين يجب استحداثه إلى جانب المطالبة باتخاذ خطوات محددة.

إن إسرائيل تؤيد المفاوضات الجارية لإبرام بروتوكول جديد بشأن الذخائر العنقودية في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر تهدف إلى إيجاد توازن مناسب بين الشواغل العسكرية والإنسانية. ونرى أن تلك المفاوضات قد يكون لها أثر حقيقي في الميدان من وجهة نظر إنسانية. ونأمل من الدول المشتركة في مسارات متوازية ألا تصر على إمكانية تحقيق منجزات في إطار اتفاقية الأسلحة

المتكافئ وغير القابل للتجزئة للطرفين فهي مسألة في غاية الأهمية.

ونحن على ثقة بأن تخفيضات الأسلحة النووية المنصوص عليها في المعاهدة ستسمح لنا بتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، فضلا عن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتوسيع عملية نزع السلاح النووي.

إن روسيا لا تزال ملتزمة بالهدف النبيل المتمثل في إنقاذ البشرية من التهديد النووي وهي مفتحة للحوار بشأن اتخاذ المزيد من الخطوات في اتجاه نزع السلاح النووي. لكن هذه المسألة تحتاج إلى نهج متوازن. ومن الضروري الأخذ في الاعتبار المجموعة الكاملة من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي. وتشمل تلك العوامل النوايا الأحادية الجانب لإنشاء منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف؛ والمسألة التي لم تحل المتمثلة في منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي؛ وعدم إحراز تقدم كاف في مجال السعي إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والاختلالات المتزايدة في مجال الأسلحة التقليدية في أوروبا؛ وخطط تطوير واستخدام أسلحة هجومية استراتيجية في التشكيلات غير النووية في إطار مبادرة الضربة العالمية السريعة؛ ونشر أسلحة نووية على أراضي الدول غير الحائزة لها الآن. ولا يمكن النظر في مزيد من الخطوات في اتجاه نزع السلاح النووي واتخاذها إلا في حالة الامتثال الصارم لمبدأ الأمن المتساوي الذي لا يتجزأ للجميع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل تلك العملية تدريجيا جميع الدول التي تمتلك قدرات نووية عسكرية، دون استثناء.

إن الطابع المترابط للمشاكل الأمنية المعاصرة والترابط بين مختلف العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي يتجلى في مناقشات الدفاع المضاد للقذائف. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي بأسره أن ينظر بأكبر

الأعضاء ولمثليهم الموجودين هنا والأمانة العامة مداوات مثمرة في هذه الدورة، وأتمنى النجاح التام لأعمال اللجنة الأولى التابعة للأمم المتحدة التي نستفيد منها جميعا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أذكر الوفود بالممارسة المتبعة في اللجنة الأولى ومؤداها أن البيانات الوطنية ينبغي أن تقتصر على ١٠ دقائق، وعند الكلام بالنيابة عن أي مجموعة من الدول تقتصر على ١٥ دقيقة.

**السيد يوليانوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أحذو حذو المتكلمين السابقين وأهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم لمنصبكم المسؤول، وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في العمل الذي ينتظرنا.

إن التغلب على الركود وتنشيط المؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح هي حاجة ملحة في يومنا هذا. وإن توافق آراء جميع الدول هنا إشارة إيجابية. وقد أصبح ذلك واضحا من خلال المناقشات العديدة التي أجريناها على مدى السنوات الماضية. ومع ذلك، فإننا بالطبع نواجه في بعض الأحيان وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية تحقيق أهدافنا المشتركة، ولكن فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح المتعددة الأطراف فإن التفاصيل مهمة، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار خصوصيات نهج كل دولة. وهذا ما سنقوم به لدى تناولنا للمسألة في اللجنة الأولى.

ومن الأحداث الهامة والبعيدة المدى لهذا العام بدء نفاذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن خفض الأسلحة الهجومية والاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). والتي شرع الطرفان فيها في العمل على التنفيذ الكامل لالتزاماتهما. وسنقوم في وقت لاحق، بتقديم موجز مع زملائنا الأمريكيين حول هذا الموضوع في اللجنة الأولى. وكون المعاهدة الروسية - الأمريكية تستند على مبادئ المساواة والتكافؤ والأمن

إجرائي بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة ينص على إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وندعو الجميع إلى تأييده.

يكتسي أمن المعلومات الدولي أهمية خاصة. ويدل اتخاذ الجمعية العامة لقرار بشأن الموضوع، بتوافق الآراء في دورتها الخامسة والستين، على استعداد المجتمع الدولي للتعاون في هذا المجال. وقد أحاط القرار علما بالعمل القيم لفريق الخبراء حول هذا الموضوع وتقريره. وستجري إعادة إنشاء فريق مشابه في سنة ٢٠١٢. ونتطلع خلال الدورة الحالية للجمعية العامة إلى دعم الوفود واشترائها في تقديم مشروع قرار روسي مستكمل، نقترح فيه تعديل ولاية الفريق. وفي هذا السياق، نود توجيه الانتباه إلى مبادرة روسيا والصين وأوزبكستان وطاجيكستان المتعلقة بصياغة وثيقة بشأن قواعد السلوك في مجال أمن المعلومات الدولي. وجرى تعميم المشروع هنا في الأمم المتحدة في ١٢ أيلول/سبتمبر. ونتوقع أن تتم مناقشته باهتمام وبطريقة بناءة.

ما فتئت روسيا تؤيد أن يجري التصدي للتحديات العالمية والإقليمية الراهنة لنظام عدم الانتشار بشكل حصري في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقرارات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ تمثل نقطة مرجعية موثوقة لجهودنا في هذا المجال مستقبلا. وأود أن أوجه الانتباه إلى أهمية تنفيذ القرارات المتعلقة بإقامة منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحن نعتبر عقد مؤتمر حول هذه المسألة في سنة ٢٠١٢ مهمة ذات أولوية. وإننا مقتنعون بأن نجاح مثل هذا الحدث سيعتمد إلى حد كبير على مدى استعداد دول الشرق الأوسط الدخول في حوار بناء. وروسيا، بوصفها من مقدمي قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط و باعتبارها أحد البلدان الوديعه للمعاهدة، تقدم دعمها الكامل لهذه العملية. ونتوقع أن يتم

قدر من الجدية في تلك المسائل، حيث أنها يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على مصالح جميع الدول والمناطق. ومنطق الشواغل الروسية بسيط وواضح. إذا بنى أي طرف، وخصوصا إذا كان تحالفا عسكريا، بطريقة سريعة ودون أي قيود قدراته الدفاعية المضادة للقذائف، فإن الطرف الآخر سيسعى لا محالة إلى سد الفجوة بزيادة عدد أسلحته الهجومية أو عن طريق اتخاذ إجراءات أخرى غير متناظرة. لذلك، فإن الإسراع في تنفيذ مشاريع الدفاع المضاد للقذائف دون مراعاة مصالح الدول الأخرى سيقوض بشكل خطير الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي وسيتعارض، بالتأكيد، مع الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة دولية مواتية لتحقيق مزيد من التقدم في اتجاه نزع السلاح العام والكامل. ويجري حوار مكثف حاليا بشأن الموضوع بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وكذلك بين روسيا ومجلس منظمة حلف شمال الأطلسي. ونأمل في أن تكون تلك المناقشات مثمرة.

مما لا شك فيه، أن من بين الأولويات الأخرى المهمة بالنسبة لنا منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ونعتمد المضي قدما على طريق تحقيق ذلك الهدف بوجه خاص. ونتوقع عملا مشتركا مكثفا خلال مؤتمر نزع السلاح بشأن مشروع المعاهدة الروسية الصينية بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ويتمثل أحد العناصر المهمة في إبرام معاهدة لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي في وضع تدابير تتعلق بالشفافية وبناء الثقة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي. ومع الأخذ في الاعتبار القرار ٦٨/٦٥ الصادر في العام الماضي والذي يطلب إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء حكوميين لدراسة وتجميع وإعداد تدابير للشفافية وبناء الثقة، من المهم للغاية ضمان القيام بعمل نشط وهادف ومثمر في هذا المجال. وبالنظر إلى حقيقة أن فريق الخبراء الحكوميين من المقرر أن يبدأ عمله في عام ٢٠١٢، فإن روسيا والصين ستقدمان، خلال هذه الدورة، مشروع مقرر

وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وعن طريق لجنة كانبيرا المعنية بإزالة الأسلحة النووية، ومؤخراً من خلال اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين من خلال دعمنا النشط لتمديد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والآن من خلال دعم المفاوضات حول معاهدة بشأن تجارة الأسلحة. ونأمل أن يكون نهجنا عملياً للغاية ومركزاً على إحراز تقدم والمضي قدماً متى استطعنا ذلك.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات لهذه الدورة. أولاً، معاهدة عدم الانتشار. ففي العام الماضي، كان مما شجع أستراليا، شأنها شأن العديد من الدول الأعضاء، انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار - وخاصة اعتماد المؤتمر بتوافق الآراء خطة عمل من شأنها أن تعزز الركائز الثلاث لتلك المعاهدة، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وتناوله كذلك مسائل تتعلق بالشرق الأوسط. وكما نعرف، في غضون أقل من سبعة أشهر ستجتمع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في إطار أول دورة تعقدها اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض عام ٢٠١٥، حيث تأمل أستراليا في الاضطلاع بدور ريادي. وغني عن البيان أن اجتماعات اللجنة التحضيرية ينبغي ألا تكون وقتاً للتقاعس. فخطة العمل لن يكون لها معنى إلا من خلال تنفيذها. وفي الوقت نفسه، ترى أستراليا أن هذا الاجتماع ينبغي ألا يكون فرصة لإعادة فتح نقاش السنة الماضية. والدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لديها خطة عمل اتفقنا عليها ولدينا ثلاث مهام في هذا الشأن، وهي، تحديداً، التنفيذ ثم التنفيذ ثم التنفيذ. ونحن بحاجة إلى معرفة العمل المنجز فعلاً وإلى التركيز بشكل عملي وإيجابي على العمل الذي ما زال يتعين علينا إنجازه.

الاتفاق على مكان انعقاد المؤتمر وتعيين ميسر له في المستقبل القريب.

وختاماً، أود أن أقول أن بدء المناقشات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح يتمشى مع مصالح جميع الدول دون استثناء. وأي قرار لإجراء تلك المفاوضات خارج مؤتمر نزع السلاح سيؤدي إلى نتائج عكسية. وستطلع إلى بناء روابط مع بلدان أخرى لإيجاد أرضية مشتركة، ونأمل أن تشكل تلك الأفكار الأساس لاتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وبما أن الوقت المخصص لي قد شارف على الانتهاء، سأمتنع عن تحديد موقفنا بشأن البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال. وموقفنا مبين في النص الكامل للبيان الروسي المتاح للجميع الوفود للاطلاع عليه.

**السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):**

أهنئكم، سيدي، على انتخابكم. وتأكدوا من أن وفد أستراليا سيعمل بشكل وثيق وبناء جدا معكم ومع المكتب ومع جميع الدول الأعضاء لتحقيق نتائج تعني في الواقع شيئاً. وتطلع بوجه خاص، جنبا إلى جنب مع نيوزيلندا، إلى دعم المكسيك في قيادتها هذا العام لمشروع القرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعدم دخول المعاهدة حيز النفاذ حتى الآن بعد مرور ١٥ سنة على فتح باب التوقيع عليها يمثل إخفاقاً خطيراً. وننضم إلى دول أطراف أخرى في دعوة الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق الثاني، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وأستراليا لها تاريخ طويل في ما نأمل أن تكون قيادة عملية للنهوض بترع السلاح وعدم الانتشار عالمياً بطرح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمام الجمعية العامة، من خلال النص النموذجي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج

المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، سنواصل القيام بذلك. كما ستواصل أستراليا دعم المبادرات الإنسانية بشأن الأسلحة التقليدية. وعلى سبيل المثال، فإننا نتبع نهجاً متكاملًا بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونحن لا نفرق في مساعدتنا بين الأنواع المختلفة من المتفجرات من مخلفات الحرب. وبهذه الطريقة، يمكننا تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المتضررة بالألغام من خلال إدماج أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في برامج التنمية. ونحن ملتزمون حالياً بتقديم ١٠٠ مليون دولار للاضطلاع بتلك المهمة.

وسنعمل بشكل إيجابي على دعم الاتفاقية المعنية بالقذائف العنقودية والبناء على العمل التحضيري المكثف الذي أنجز بالفعل من أجل التوصل إلى بروتوكول يتعلق بالذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وذلك في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

أخيراً، هناك بالطبع مؤتمر نزع السلاح. فتعددية الأطراف الفعالة تكمن في صميم السياسة الخارجية لأستراليا، ولكن الكلمة المفتاح بالنسبة لنا هي "الفعالة". وأستراليا، بصراحة، تشعر بالحرج لتكرار القول مرة ثانية إن عام ٢٠١١ كان عاماً للفشل لمؤتمر نزع السلاح - فلا برنامج عمل ولا مفاوضات بدأت، خاصة بشأن المعاهدة التي تأخرت كثيراً لوقف إنتاج المواد الانشطارية لتصنيع الأسلحة النووية. والمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ما زالت أولوية لبلدي، ونحن نتمسك بذلك. ونعتبر وقف إنتاج المواد الانشطارية وسيلة حيوية الأهمية لغاية حيوية الأهمية، ألا وهي إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وعندما خاطب السيد رود، وزير خارجية

وأستراليا، من جهتها، اتخذت مع اليابان مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومن أعضائها كندا وشيلي وألمانيا والمكسيك وهولندا وبولندا وتركيا ودولة الإمارات العربية، وكل البلدان الملتزمة بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وكل البلدان التي تدعم عدم الانتشار بقوة. ومن بين المقترحات العملية التي طرحت في إطار مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، اقترحنا باعتماد صيغة موحدة للإبلاغ يجري تشاؤها مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، تشجيعاً لزيادة الشفافية والمساءلة في مجال نزع السلاح النووي. وقد انتهزنا كل الفرص لدعوة تلك الدول التي لم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى الآن إلى أن تفعل ذلك. وشجعنا كل الدول على الانضمام إلى البروتوكول الإضافي باعتباره المعيار للتحقق الفعال من التزامات الدول بالضمانات. وندعم بقوة جهود كندا من أجل إطلاق المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من خلال مشروع قرارها في اللجنة الأولى. ولكن، بطبيعة الحال، فإن تنفيذ خطة العمل، كما نعرف، ليس مهمة تقوم بها دولة واحدة أو خمس دول أو عشر، بل هي مهمة كل الدول. وعلمنا جميعاً أن نجعل تلك المهمة أولوية ملحة وجادة.

ثانياً، هناك مجال الأسلحة التقليدية. وكما نعرف جميعاً، وفي العديد من الدول في أنحاء العالم، فإن الأسلحة التقليدية المتوفرة بشكل غير مشروع تغذي العنف المسلح، الأمر الذي يفرضي إلى انقسام المجتمعات ونزوح السكان وتقويض برامج التنمية بشكل مأساوي. وكثيراً ما نرى أن الأسلحة التقليدية غير المشروعة تنطوي على عواقب وخيمة بالنسبة للنساء والأطفال والمعاقين. وللتصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة، تسعى أستراليا جاهدة من أجل تحقيق معاهدة شاملة وفعالة وملزمة قانوناً بشأن تجارة الأسلحة، وقدمت مساعدة عملية للدول في تنفيذ برنامج عمل الأمم

وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، الذي سيعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي يعزز تلك الاتفاقية الهامة يجعلها أكثر قدرة على الاستجابة لمظاهر التقدم السريعة في علوم الحياة.

وختاماً، أود أن أقول إننا جميعاً نتشاطر أهدافاً بسيطة تتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ومستقبل أكثر أمناً لمواطنينا ومجتمعاتنا من إساءة استخدام الأسلحة التقليدية وانتشارها. وتحقيق تلك الأهداف البسيطة أمر جلي بحد ذاته ومعقد وصعب إلا أنه ليس مستحيلاً. وعلينا أن نشرع في العمل فحسب.

#### السيدة غوتفريد (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة للإدلاء بملاحظات باسم وفد الولايات المتحدة. وتقدم بالتهنئة للرئاسة وأعضاء المكتب المنتخبين حديثاً. والولايات المتحدة تتعهد بدعم جهودكم لإنجاح عمل اللجنة الأولى في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ووفدي يأمل في البناء على الدورة المثمرة الأخيرة وعلى النجاحات التي تحققت في العام الماضي، وسنعمل جميعاً معاً من أجل اعتماد نهج واقعي ومتوازن بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن المسار الذي انطلق من براغ كان سريعاً وواضحاً، وكانت المهام الأولى على الطريق إما تأخر إنجازها طويلاً أو أنها كانت واضحة في الأفق. أما الآن، فقد بدأ المسار الآن يسلك طرقاً وعرة. والولايات المتحدة ملتزمة بفتح مسارات جديدة والمضي قدماً بمزيد من الزخم.

أستراليا، مؤتمر نزع السلاح في ١ آذار/مارس من العام الحالي، حذر من أنه ما لم يشرع مؤتمر نزع السلاح في التفاوض، فقد يلفظه التاريخ، وهو ما ينبغي أن يكون. فالأخطار باقية، ويبقى من الحتمي أن نعمل على منعها وتفعيل مؤتمر نزع السلاح. وفي عام ٢٠١١، قامت أستراليا واليابان بإدارة عملية لتشجيع المؤتمر على العودة إلى العمل من خلال الأحداث الجانبية التي نظمها خبراءنا المعينون بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسنواصل العمل قدر استطاعتنا لدعم التوصل إلى معاهدة بهذا الشأن.

ومن الواضح أن هناك الكثير من التحديات الأخرى. وبصفة خاصة، لا بد من تحسين الامتثال للصكوك القائمة. وأستراليا ما زالت نشعر بقلق بالغ إزاء ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أنشطة نووية، بما في ذلك الكشف عن قدرات سرية لتخصيب اليورانيوم. وسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إنتاج أسلحة نووية يشكل خطراً شديداً على الاستقرار الإقليمي وعلى جهود عدم الانتشار الذي نبذلها نحن جميعاً في المجتمع الدولي. كما أننا نتشاطر الشواغل الجادة المتزايدة حيال الشواهد المتصاعدة الدالة على الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني. فإيران ما زالت تتحدى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث إيران مرة أخرى على الامتثال لقرارات مجلس الأمن والعمل مع الوكالة لحل كل المسائل والبرهنة على القصد السلمي لبرنامجها النووي.

وأستراليا تتطلع، في بيانها المواضيعية، إلى بلورة أفكارنا ومنظورنا بشأن مسائل هامة أخرى تتعلق بالأمن الدولي، ومنها الحاجة إلى حوار دولي بشأن الفضاء الحاسوبي والقواعد التي يمكن الاسترشاد بها في هذا المجال؛ والحاجة إلى تنشيط المناقشات حول أمن الفضاء؛ والحاجة للتوصل إلى نتائج في مؤتمر الاستعراض السابع لاتفاقية حظر استحداث

مع الأطراف في معاهدي إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ووسط آسيا في محاولة للتوصل إلى اتفاق يسمح للولايات المتحدة بتوقيع بروتوكولات هاتين المعاهديتين.

يشكل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدعامة الأساسية لنظام عدم الانتشار، ويوفر الضمانات اللازمة فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتعمل الولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى والأمانة العامة للوكالة على تنفيذ مجموعة من التدابير بهدف تعزيز ذلك النظام، بما في ذلك إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي. ونسعى للتعاون مع الأطراف الأخرى في معاهدة عدم الانتشار على السبل الكفيلة بمنع الدول عن انتهاك المعاهدة ثم الانسحاب منها. ويشكل ضمان الأمن النووي العالمي تحدياً وثيق الصلة. وقد سعدنا باستضافة مؤتمر قمة في العام الماضي، أيد فيه ٤٧ من زعماء العالم هدف وضع جميع المواد النووية المعرضة للخطر في مكان آمن خلال أربع سنوات. ونعمل بنشاط في التحضير لعقد مؤتمر قمة متابعة في عام ٢٠١٢ تستضيفه جمهورية كوريا. وسوف تواصل الولايات المتحدة جهودها النشطة للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي، فيما يتعلق بالتعاون النووي السلمي الدولي مع الدول التي تمثل لالتزامات عدم الانتشار، بما في ذلك من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية التي أعلنتها وزيرة الخارجية كلينتون في مؤتمر استعراض المعاهدة في العام الماضي. وينبغي ألا يرافق التوسع في مجال الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم تهديد متزايد بالانتشار النووي.

وأود أن أنتقل الآن إلى الامتثال. فالامتثال للمعاهدات والاتفاقات يشكل عنصراً أساسياً في هيكل الأمن الدولي، وعاملاً حاسماً في تحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وستقدم الولايات المتحدة مرة أخرى في

وأود أن أستهل بياني بتناول معاهدة عام ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). لقد دخلت تلك المعاهدة حيز النفاذ في ٥ شباط/فبراير من هذا العام. وتنفيذ المعاهدة يجري بشكل جيد ويسهم إيجابياً في العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا. والمعاهدة تمثل خطوة مهمة على الطريق صوب عالم بدون أسلحة نووية. وكما ذكر زميلي الروسي بالفعل، يسعدني أيما سعادة أن ينضم إليّ في وقت لاحق من هذه الدورة لتقديم إحاطة مشتركة بشأن تنفيذنا الناجح لمعاهدة ستارت الجديدة. ولأن كل معاهدة توفر أساساً للمعاهدة التالية، فإننا نرى أن هذا التعاون الحيوي سيهيئ لتخفيضات أخرى أكثر عمقاً. ويسعدنا كذلك أن نشير إلى أن وزيرة كلينتون ووزير الخارجية الروسي لافروف تبادلوا مذكرات دبلوماسية في ١٣ تموز/يوليه من هذا العام، مما أفضى إلى دخول الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن إدارة البلوتونيوم والتخلص منه وبروتوكولاته حيز النفاذ. وهذا الاتفاق يلزم البلدين بالتخلص مما لا يقل عن ٣٤ طن متري من فائض البلوتونيوم الصالح للاستخدام في تصنيع الأسلحة، وهي كمية من المواد تكفي لإنتاج ١٧٠٠٠ سلاح نووي تقريباً.

لقد أحرزت الولايات المتحدة تقدماً كبيراً خلال السنة الماضية في جهودها لوقف الانتشار. ونعمل جاهدين من أجل تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي لعام ٢٠١٠، ونسعى إلى تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث جميعها. وفي أيار/مايو ٢٠١١، قدم الرئيس أوباما بروتوكولات معاهدي إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا ومنطقة جنوب المحيط الهادئ إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة التماساً لمشورته وموافقته. ونجري مناقشات

ناحيتهما إحراز تقدم مطرد في تدمير أسلحتها الكيميائية. ونتوقع تدمير ٩٠ في المائة من مخزوننا بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢. وسيتم تدمير الـ ١٠ في المائة المتبقية، بينما نولي أولوية قصوى لكفالة سلامة الناس وحماية البيئة والامتثال للمعايير الوطنية المتعلقة بالسلامة والانبعاثات، على نحو ما تمت الدعوة إليه في الاتفاقية.

وأنتقل الآن إلى جهودنا نحو تحقيق أهداف المستقبل. فعلى الرغم من أننا أنجزنا بعض الأعمال الهامة، فإن الولايات المتحدة لم تقف عند ذلك الحد. فنحن نستعد للخطوات المقبلة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد أوضح الرئيس أوباما عند توقيعه على المعاهدة الجديدة بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها أن الولايات المتحدة ملتزمة بمواصلة عملية تدريجية تهدف إلى تخفيض العدد الإجمالي لأسلحتها النووية، بما في ذلك السعي إلى إبرام أي اتفاق مع روسيا في المستقبل بهدف إجراء تخفيضات واسعة النطاق في جميع فئات الأسلحة النووية - الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية، والتي تم نشرها أم لم تنشر بعد. ولتمهيد الطريق، تقوم الولايات المتحدة باستعراض متطلباتها الاستراتيجية وتضع خيارات لمستقبل مخزونها النووي. وتعمل منظمة حلف شمال الأطلسي أيضا على استعراض موقف ردها ودفاعها. وأثناء سير هذا العمل فإن الولايات المتحدة مستعدة لإجراء مناقشة جادة مع روسيا بشأن مسائل المفاهيم والتعريف والتقنية التي ستواجهنا في المراحل المقبلة من المفاوضات. علاوة على ذلك، كما قال الرئيس أوباما، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بكفالة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووجه انتباه مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة والجمهور الأميركي إلى مزايا المعاهدة. وإذا تمضي قدما في عمليتنا هذه، فإننا ندعو جميع الحكومات إلى أن تعلن أو تعيد تأكيد التزامها بعدم إجراء تجارب تفجيرات نووية. ونشكر ونهنئ غانا وغينيا

دورة للجنة الأولى لهذا العام مشروع قرارها المعنون "الامتثال للاتفاقات والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح". (A/C.1/66/L.47). وينوّه مشروع القرار هذا العام بشأن الامتثال، كغيره من مشاريع القرارات السابقة، بتوافق الآراء على نطاق واسع في إطار المجتمع الدولي بشأن أن عدم الامتثال يشكل تحدياً للسلام والاستقرار الدوليين. ونطالب بدعم اللجنة لمشروع القرار هذا العام.

وتستعد الولايات المتحدة، شأنها شأن الكثيرين في هذه القاعة، للمؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. ومن رأينا أن المؤتمر يتيح فرصة لتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لتمكينها من مواجهة التحدي المتمثل في تشجيع التقدم العلمي، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على تقييد إمكانات إساءة استخدام العلم. وسوف نطلب من الدول الأعضاء العمل معاً، والتركيز على إيجاد سبل جديدة لتعزيز الثقة في الامتثال، عبر المزيد من الشفافية، والتنفيذ بدرجة أكبر من الفعالية، والاستعانة بمجموعة محسّنة من تدابير بناء الثقة، واستخدام الأحكام الاستشارية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بصورة تعاونية. وعلاوة على ذلك، فإننا بحاجة إلى العمل معاً على اتخاذ تدابير بشأن التصدي لخطر الإرهاب البيولوجي، واكتشاف الهجوم والتصدي له بفعالية عند حدوثه.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فإن الولايات المتحدة فخورة بالتقدم المحرز نحو عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وقد تحقق التقدم المحرز الآن نتيجة لتضافر جهود الدول الأعضاء الـ ١٨٨ في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتواصل الولايات المتحدة من

نحو العمل على الوصول إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في عام ٢٠١٢.

وأود أن أختتم بكلمات قليلة بشأن الجهود التي تبذلها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح. وتشكل بداية إجراء حوار منتظم ومتعدد الأطراف بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تطوراً بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة. وتلتزم الدول الخمس بتنفيذ خطة العمل التي تم اعتمادها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠. وقد تم اتخاذ خطوة بناءة في هذا الاتجاه أثناء المؤتمر الذي عقد في حزيران/يونيه في باريس عندما اجتمعت الدول الخمس لمناقشة الشفافية والتحقق وتدابير بناء الثقة. وتدرك الدول الخمس جميعاً الأهمية الأساسية للشفافية في بناء التفاهم والثقة المتبادلين. وفي باريس تبادلنا المعلومات بشأن المبدأ والقدرات النووية، وناقشنا التدابير الطوعية الممكنة لكفالة الشفافية الطوعية وبناء الثقة. وتشاورنا في خطوات تم اتخاذها بشأن تنفيذ التزاماتنا المنصوص عليها في المادة السادسة، بما في ذلك الإبلاغ، وهو موضوع يحظى باهتمام كبير من قبل عضوية معاهدة عدم الانتشار، وتعترف الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بمسؤولية خاصة نحوها. ونحن نستعد لإبلاغ اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٤ عن نهجنا في الإبلاغ.

ولضمان استمرار العملية، وافقت الدول الخمس في باريس على إنشاء فريق عمل بشأن التعاريف والمصطلحات النووية. وناقشنا أيضاً التحديات التقنية ذات الصلة بالتحقق، وسوف نواصل مناقشتنا عن طريق عقد مشاورات فنية على مستوى الخبراء بشأن هذا الموضوع، وستعقد المشاورات الأولى في المملكة المتحدة بين الآن ومؤتمر الدول الخمس القادم. وسيعقد مؤتمر الدول الخمس في إطار اللجنة

على تصديقهما على المعاهدة في العام الماضي. ونطالب دول المرفق ٢ المتبقية بالانضمام إلينا في المضي قدماً نحو التصديق. وفي المؤتمر المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة الذي عقد الشهر الماضي، قالت وكيلة وزارة الخارجية إيلين توشر:

”نحن لا نتوقع أن يكون المسار المتبقي لبدء نفاذ المعاهدة سريعاً أو سهلاً. غير أننا سنمضي قدماً لأننا ندرك أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستعود بالنفع على أمن الولايات المتحدة وأمن العالم قاطبة“.

والولايات المتحدة متحمسة أيضاً لبدء التفاوض على معاهدة يمكن التحقق منها بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى الرغم من أننا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يشكل الهيئة الدولية المثلى للتفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن تحديد الأسلحة، فإننا لم نحف خيبة أملنا في مؤتمر نزع السلاح بسبب المأزق الحالي الذي يواجهه فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهو إحباط مشترك من قبل العديد من البلدان، وقد تم التعبير عنه بالفعل في هذه القاعة هذا الصباح. وبينما قالت وزيرة الخارجية كلينتون أمام مؤتمر نزع السلاح إن صبرنا ليس بلا حدود، فإنه يشجعنا أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تعمل على تجديد جهودها المشتركة الرامية إلى المضي بمؤتمر نزع السلاح نحو المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد. وتجري الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مشاورات ستشمل بلداناً أخرى فيما يتعلق بالمضي قدماً نحو المفاوضات. ونخطط للقاء مرة أخرى خلال هذه الدورة للجنة الأولى للجمعية العامة. وتتطلب هذه العملية وقتاً لكي تكتمل مراحلها، كما أن حل المسائل التي تعثرت في مؤتمر نزع السلاح سيكون أمراً معقداً، غير أننا نرى أن لمسار العمل الحالي أفضل الإمكانيات للمضي بمؤتمر نزع السلاح

على ثقة أنكم بفضل حكمتكم ومهارتكم ستديرون أعمال اللجنة الأولى بكل فعالية. ونود كذلك أن نهنئ أعضاء المكتب. وأود أن أؤكد في هذه المناسبة أن وفد بلادي على أتم الاستعداد للتعاون معكم ومع أعضاء المكتب في سبيل إنجاح أعمال هذه اللجنة الهامة.

إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية كان دوما هدفا للدول، ولا يزال تحقيقه يواحه تحديات كثيرة ومتنوعة ويهدد مصداقية المعاهدات المتعلقة بترع السلاح النووي. ونؤمن بأن امتلاك هذا السلاح يهدد الاستقرار والأمن الدوليين ولن يحقق امتلاكه الأمن التام للدول. ورغم التحديات، ما زالت الفرصة سانحة أمام العالم لتحقيق هدفه المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وبلادي، إيمانا منها بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، قامت بالتصديق على المعاهدات والاتفاقات التي تدخل في هذا الإطار، ومنها، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وحياسة ونقل وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية لنظام الإنذار المبكر للحوادث النووية.

كما قامت الكويت، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، إيمانا منها بمخاطر حيازة مجموعات إرهابية لأسلحة الدمار الشامل، وإدراكا لمخاطر ذلك على الأمن الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، قدمت تقريرها الوطني إلى الأمم المتحدة الذي يبين الإجراءات التي اتخذتها لضمان تطبيق قرار مجلس

التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٢.

وأود أن أشدد على أننا ندخل تضاريس مجهولة ونواجه تحديات في مجال التحقق لم يتم التصدي لها في السابق. ومع تناقص حجم الترسانات النووية يصبح التحقق أكثر تعقيدا، ويزداد هامش الخطأ أيضاً. ونحن مصممون على إيجاد سبل للتغلب على هذه التحديات لأننا نرى أن الشفافية ستكون أكثر أهمية من أي وقت مضى. والولايات المتحدة فخورة بأن تكون في طليعة الجهود الرامية إلى تحقيق الشفافية، بإعلانها على المبدأ أعداد مخزونها النووي، ومشاركتها في تدابير التفتيش الطوعية والقائمة على أساس المعاهدة، والعمل مع الدول الأخرى في مجال التبادل العسكري والعلمي وتبادل المختبرات والزيارات الميدانية، فضلاً عن موافاة البلدان المشاركة على نحو متواتر بشأن برنامجها النووي وجهودها المبذولة في مجال نزع السلاح. ونأمل أن تنضم جميع البلدان إلى الجهود المشتركة الرامية إلى زيادة الشفافية وبناء الثقة المتبادلة. فإحراز التقدم نحو تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار لا يتطلب أقل من تلك الجهود.

ونأمل أن يكون زملاؤنا قد وجدوا هذا الاستطلاع وافياً بالمعلومات. ويخطط وفد الولايات المتحدة لمعالجة العديد من جوانب جدول أعمال هذا العام بمزيد من التفصيل أثناء حواراتنا التفاعلية. وبوسعي أن أؤكد لكم أن الولايات المتحدة ستواصل بعزم السعي إلى تحقيق أهدافها الهامة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ونحن متحمسون لسماع بيانات زملائنا، ونتطلع إلى التعاون مع الوفود الأخرى بشأن مشاريع قرارات ومقررات هذا العام.

أود في مستهل أعمال اللجنة الأولى أن أعرب، باسم دولة الكويت، عن تهانينا على انتخابكم رئيساً للجنة. ونحن

انتشار الأسلحة النووية، مما يشكل تحدياً لقرارات الشرعية الدولية ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود أيضاً في هذا الصدد أن نذكر بما صدر عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال القرار GC/RES/117 (53)، الذي أعرب عن القلق بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، وطالب بضرورة أن تخضع جميع مرافق إسرائيل النووية لضمانات الوكالة.

إن بلادي تؤمن بحق الدول في الحصول على التكنولوجيا والخبرة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تمييز بينها. وندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التعاون واعتماد الحوار والتفاهم سبيلاً للالتزام بقرارات الشرعية الدولية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل بناء الثقة وتبديد المخاوف، لا سيما وأن مخاطر الحوادث النووية قد ازدادت في السنوات الأخيرة. فهذه المخاطر لا تعرف حدوداً بين البلدان. ولعلنا نتذكر الآثار الناجمة عن حادث فوكوشيما في اليابان.

ويتطلع وفد بلادي إلى أن تكون المشاورات والمناقشات في اللجنة إيجابية وتتسم بالشفافية بغية التوصل إلى توافق في الآراء لتحقيق مطامح الدول الأعضاء في السلم والأمن الدوليين.

**السيد كيم سوک** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي بادئ ذي بدء أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في هنتكتكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأنا على ثقة من أن قيادتكم القديرة ستوجه أعمالنا طيلة هذا الشهر من المداولات. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر أيضاً السيد سيرجيو دوارتي، المفوض السامي لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على الجهود المضنية التي بذلوها في دعم عمل اللجنة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفدي.

الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بالتدابير والإجراءات اللازمة لمنع حيازة المجموعات الإرهابية لمكونات أسلحة الدمار الشامل. وفيما يتعلق بالانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، رحبت الكويت باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الصك الدولي للتعب، الذي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها.

وإذ تؤمن بلادي بأهمية الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التصدي للتحديات التي تواجه نزع السلاح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فإننا نتطلع إلى استمرار الزخم فيما يخص نزع السلاح وتحقيق عالم خال من السلاح النووي ودعم المفاوضات. ونرحب بالاجتماعات والمؤتمرات التي تمت في ذلك الإطار والتي كان آخرها مؤتمر نزع السلاح المعقود في نيويورك في عام ٢٠١٠ والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ المعقود في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٠.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على الأهمية التي توليها بلادي للمؤتمر الدولي المزمع عقده في عام ٢٠١٢، وضرورة الاتفاق على نزع السلاح تحت إشراف دولي، وضرورة التوصل إلى اتفاق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. فبعد مرور زهاء ستة عشر عاماً على صدور قرار الشرق الأوسط، الذي اتخذ خلال مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها، والذي يقضي بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، نجد أنه لم يتم بعد تحقيق ما دعا إليه القرار منذ ذلك العام. ويجدون الأمل في أن تتقيد الدول بالتزاماتها وواجباتها المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لا بدّ أن نذكر بأن إسرائيل لا تزال الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم

إن أملنا في تنشيط مؤتمر نزع السلاح أكبر الآن مما كان عليه في الماضي. وبالتأمل في تطلعات المجتمع الدولي، لاحظنا مختلف الجهود التي بذلها العديد من الوفود هذا العام. ومع ذلك، ما زال المؤتمر غير قادر على تحقيق تقدم يذكر، وبالتالي بدأ ينفذ صبر المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك فشلت هيئة نزع السلاح أيضا في إنتاج أي وثائق نهائية أو توصيات منذ عام ١٩٩٩. والواقع أن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف تعاني من فوضى شديدة. وإنما نؤمن بأن إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره تكمن في صميم أي حل. وإن الحكومة الكورية، بأخذها ذلك في الحسبان، وباعتبارها مناصرا عتيدا لجهود نزع السلاح ومنع الانتشار المتعددة الأطراف، انضمت إلى الآخرين في المطالبة بعقد مناقشة في تموز/يوليه بشأن بث حيوية مجددة في مؤتمر نزع السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، ومنلما اقترح وفدي مرات عديدة، سيكون مفيدا أيضا تشكيل فريق من أشخاص مرموقين، برعاية الأمين العام، للبحث عن الحلول الكفيلة بالتغلب على المصاعب الحالية في مؤتمر نزع السلاح. وإن التوصيات التي يقدمها الأشخاص المرموقون، الذين ينبغي أن يتمتعوا بالخبرة والحكمة في ميدان السلم والأمن الدوليين، ستكون قيمتها هائلة في تيسير عملية بث الحيوية في مؤتمر نزع السلاح. ويحدوني وطيد الأمل أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء على برنامج عمله في اجتماعه الأول في عام ٢٠١٢، بما يمكنه من بدء أعماله المضموني.

واضح أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتسم بأهمية سياسية وعملية على السواء بالنسبة إلى المجتمع الدولي. واليوم، بعد مرور ١٥ سنة منذ فتح باب التوقيع على المعاهدة هنا في نيويورك، تظل المعاهدة تحظى بدعم شبه عالمي، بعد أن وقّعت عليها ١٨٢ دولة وصادقت عليها

لقد اتخذنا في السنوات الأخيرة عددا من الخطوات الإيجابية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. لقد شهدنا في السنة الماضية وحدها توقيع معاهدة عام ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، ومؤتمر قمة واشنطن للأمن النووي، واعتماد الوثيقة الختامية في المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد دخلت معاهدة ستارت الجديدة حيز النفاذ في شباط/فبراير الماضي، مما يضيف إلى الزخم العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وهذه القفزات إلى الأمام، واقتراح نزع السلاح النووي المؤلف من خمس نقاط الذي طرحه الأمين العام بان كي - مون، ورؤية إخلاء العالم من الأسلحة النووية التي عرضها رئيس الولايات المتحدة، أوباما، تضاف إلى اعتراف المجتمع الدولي الذي طال انتظاره بحقيقة أن نزع السلاح وعدم الانتشار قد أصبحا مرة أخرى أمرين أساسيين في جدول الأعمال العالمي.

وإذ نجتمع هنا في هذه الساحة العالمية اليوم، فإنه لا يتعين علينا نكتفي بالتحديق إلى الوراء في إنجازاتنا الأخيرة في رضا جامد عن النفس، بل أن نجبر أنفسنا على اتخاذ الخطوات المقبلة إلى الأمام في جهودنا الجديدة. وفي الواقع، يجب علينا بصورة جماعية أن نغتنم هذه الفرصة الفريدة المتاحة لنا. ويؤمن وفدي إيمانا قويا بأنه كي نحدد الجهود العالمية من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار، فإن من الأهمية القصوى. يمكن أن نعيد الثقة ونحيي روح التعاون بين البلدان الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية. ويتعين على الأخيرة أن تلتزم بصدق بتعهداتها بعدم الانتشار، بينما يجب على الأولى أن تقوم بنصيبها بإحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح النووي. ومن الهام، بصورة خاصة، أن تنفذ بصدق النتائج والتوصيات المكونة من ٦٤ نقطة لتابعة الإجراءات المتخذة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

التحدي المتكررة من كوريا الشمالية، برهن على موقفه الموحد الحازم ضد المطامح النووية لكوريا الشمالية، لا سيما فيما يتصل بقضية تخصيب اليورانيوم. وعلى سبيل المثال اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإجماع قرارا يعرب عن القلق تجاه برنامجي كوريا الشمالية لتخصيب اليورانيوم وبناء مفاعل الماء الخفيف، بالإضافة إلى إعادة تأكيده على أن كوريا الشمالية لم تتخل، بعكس متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، عن برامجها النووية القائمة.

والواقع أن مسألة كيفية التصدي للقضية النووية لكوريا الشمالية تظل تتسم بأهمية حيوية للسلام والأمن في شمال شرقي آسيا، فضلا عن الحفاظ على سلامة النظام العالمي لمنع الانتشار. وعلى منوال جهود المجتمع الدولي، ستواصل حكومتي الاقتداء بنهج مبدئي لحسم القضية النووية لكوريا الشمالية، فتطبق بأمانة الجزاءات المفروضة بقرارات مجلس الأمن، وترتك باب الحوار في الوقت ذاته مفتوحا. وقد انعكست تلك الجهود في اجتماعات الحوار الأخيرة بين الكوريتين، التي عقدت في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر. وإننا نحث كوريا الشمالية على الاستجابة لنداءاتنا بالتدليل على رغبتها وإخلاصها فيما يتصل بنزع الطابع النووي باتخاذ إجراءات ملموسة، حتى يمكن خلق الظروف الملائمة لاستئناف المحادثات السادسة. وأود أن أشدد ثانية على أن من الجوهر والملاح أن توقف كوريا الشمالية على الفور جميع أنشطتها النووية، وعلى وجه التحديد تخصيب اليورانيوم، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن. وسنواصل العمل عن كثب مع البلدان المعنية لتحقيق هدف نزع الطابع النووي عن كوريا الشمالية بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا يمكن الرجوع فيها.

إننا نسلم بأن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتمتع بالحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ما دامت تلك الدول تمثل امتثالا تاما لواجباتها

١٥٥ دولة. ولكن الخير الموعود من المعاهدة لن يتحقق بصورة تامة إلا بعد بدء سريانها واتسامها بطابع العالمية. وقد أتاح لنا المؤتمر السابع المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر، فرصة جديدة لتجديد التزامنا بها وبأهدافها. وإننا نؤمن بأن الأوان قد آن لترجمة الإعلانات إلى دعم ملموس للمعاهدة. ولذلك نحث جميع الدول التي لم توقع أو تصادق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما الدول المذكورة في المرفق الثاني التي يعتبر تصديقها على المعاهدة ضروريا - نحثها على أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير، بهدف النجاح في دخول المعاهدة حيز النفاذ في عام ٢٠١٢. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ لا بد لأعضاء المجتمع الدولي من أن يواصلوا تأكيد التزامهم بالإحجام عن إجراء أي تفجيرات نووية وعن التصرف بطريقة تقوض مقاصد المعاهدة.

اسمحوا لي الآن أن انتقل إلى التحديات الملحة الراهنة لجهودنا الجماعية الدولية لمنع الانتشار. إن برامج كوريا الشمالية النووية ما زالت تشكل تهديدا خطيرا لسلام المنطقة وأمنها، وتشكل أيضا تحديا لم يسبق له مثيل للنظام الدولي لمنع الانتشار. وبالإضافة إلى التفجيرين النوويين اللذين أجرتهما كوريا الشمالية، أحدهما في عام ٢٠٠٦ والثاني في عام ٢٠٠٩، كشفت كوريا الشمالية النقاب عن مرفق لتخصيب اليورانيوم في يونغبيون في العام الماضي. وقد تسبب ذلك في قلق حسيم للمجتمع الدولي، لأنه يمكن أن يفتح طريقا آخر أمام تطوير كوريا الشمالية لأسلحتها النووية.

وغني عن القول إن سعي كوريا الشمالية إلى مواصلة برنامج لتخصيب اليورانيوم يشكل حرقا سافرا لقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، اللذين يقتضيان من كوريا الشمالية أن توقف على الفور جميع أنشطتها النووية. غير أن المجتمع الدولي، في مواجهة تصرفات

التعاون الدولي. وفي ذلك المضمار، نتوقع أن يتيح مؤتمر قمة الأمن النووي في عام ٢٠١٢، الذي سيعقد في كوريا، فرصة ممتازة لدراسة التآزر بين الأمن النووي والسلامة النووية، واستعراض تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة واشنطن في العام الماضي، واستكشاف طرق خلاقية جديدة لزيادة تعزيز الأمن النووي. وستستضيف كوريا في هذا الأسبوع، بقصد تزويد الدول الأعضاء المهمة بمزيد من المعلومات، حدثًا جانبيًا حول مؤتمر قمة الأمن النووي في عام ٢٠١٢، لتشاطر المعلومات عن حالة استعداداتنا للقمة.

أخيرًا، وليس آخرا، ترى جمهورية كوريا أن قضية الأسلحة التقليدية تستدعي أيضا اهتمام المجتمع الدولي المتواصل. ونؤيد تأييدا تاما أهداف ومبادئ إبرام معاهدة للتجار بالأسلحة. وينبغي للمداولات التي تُجرى بشأن معاهدة الاتجار بالأسلحة أن تعبر عن مواقف متوازنة فيما يتصل بالجدوى والنطاق والمعايير، حتى تجتذب أكبر عدد ممكن من الأعضاء. وسنبذل قصارى جهدنا للخروج بنتائج مثمرة من المداولات في الموعد المستهدف.

ومع تولى الأمم المتحدة القيادة، يتواصل تحقيق المكاسب المشجعة في مجتمع نزع السلاح، لا فيما يتصل بمنع الانتشار النووي فقط، وإنما أيضا فيما يتصل بالهدف النهائي، هدف عالم خال من الأسلحة النووية. إن بلوغ ذلك الهدف يتطلب وقتا طويلا وعملا شاقا، ولكن لا بد لنا من مواصلة مسيرتنا وتركيز جهودنا بهدف تحقيق تقدم دائم. وفي ذلك الصدد، يتعهد وفدي مرة أخرى بإبلاء اهتمامه وإبداء استعداداته للعمل بلا كلل من أجل نجاح اللجنة الأولى في هذه الدورة وفيما بعدها، والاضطلاع بدور يتناسب مع قدرتنا وتركيزنا الوطني على نزع السلاح ومنع الانتشار المتعدد الأطراف.

**السيدة هيغي (نيوزيلندا)** (تكلمت بالإنكليزية):  
بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تهاني حكومة بلدي لكم،

بمنع الانتشار. وفي الوقت ذاته، نؤمن بأنه لا بد للدول المنخرطة في التكنولوجيات النووية الحساسة وأنشطة دورة الوقود النووي الحساسة، نظرا لإمكانيات الانتشار المتأصلة في تلك التكنولوجيات والأنشطة التي يمكن أن تحوّل مباشرة إلى استخدامات غير سلمية - لا بد لها من أن تدلل على مستوى عال من الالتزام بمنع الانتشار من أجل التشجيع على الثقة الدولية. وذلك هو السياق الذي نؤمن فيه بأن جميع الشكوك ودواعي القلق فيما يتصل بنوايا إيران النووية ينبغي أن تحسم على جناح السرعة، حتى يمكن لإيران أن تستعيد ثقة المجتمع الدولي بها. والواقع أن الحل السلمي المبكر للقضية النووية الإيرانية سيساهم لا في الجهود الرامية إلى تقوية النظام الدولي لمنع الانتشار فحسب، وإنما أيضا في إشاعة الاستقرار في الشرق الأوسط.

وبالإضافة إلى مسائل منع الانتشار التقليدية، تحولت السلامة النووية والأمن النووي إلى مسألتين تستدعيان اهتماما خاصا من جميع البلدان من أجل منع الحوادث الكارثية ودرء التهديد المتواصل بالإرهاب النووي. وفي ذلك الصدد يرى وفدي أن الحادثة المأساوية في فوكوشيما في آذار/مارس تركت أيضا آثارا على السلامة النووية والأمن النووي على نطاق الكرة الأرضية. ويسلم وفدي بالفوائد المضاعفة للجمع بين السلامة النووية والأمن النووي ويعترف بأن تدابير السلامة والأمن يجب أن تصمم وتنفذ بطريقة متكاملة. وفي ذلك الصدد يجب أن نعترف بأن الحوادث الناجمة عن الحصول غير المأذون به على المواد النووية أو عن استخدامها أو نقلها أو تخزينها، أو الحوادث الناجمة عن هجمات على المنشآت النووية، قد تترتب عليها عواقب مماثلة للعواقب الناجمة عن إطلاق عرضي للإشعاع.

ولما كانت إمكانية وقوع إرهاب نووي تشكل أخطر تهديد للأمن العالمي، فإن وفدي ينضم إلى الوفود الأخرى في الجهد المبذول لتحسين الأمن النووي من خلال

الذي جسد بشكل ناجح آراء الدول المتقاربة بشكل متزايد. وقد زدونا بأساس ممتاز للمضي قدما في الاجتماع الختامي للجنة التحضيرية الذي سيعقد في شباط/فبراير وخلال المفاوضات الرسمية بشأن المعاهدة في تموز/يوليه العام المقبل.

ويمثل استعراض برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العام المقبل فرصة هامة لتقييم ما إذا كان ذلك الإطار، الذي أنشئ في عام ٢٠٠١، وافيًا للتعامل مع التهديد الذي يواجهه العديد من الزملاء الموجودين هنا في مناطقهم الأصلية. ومن الواضح أن الحالة في بعض البلدان وصلت إلى نقطة الأزمة. وساعد اجتماع هذا العام للخبراء الحكوميين، الذي تتولى رئاسته نيوزيلندا، في كفالة ألا تكون المناقشات في المؤتمر الاستعراضي منفصلة عن الواقع على الأرض.

وأحرز تقدم هذا العام في تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية بسبل من بينها المناقشات التي عقدت في الاجتماع الثاني للدول الأطراف المعقود في بيروت الشهر الماضي. وأظهر رد الفعل القوي ضد حوادث استخدام الذخائر العنقودية هذا العام الوصم الذي اجتذبه تلك الأسلحة على نطاق واسع في الوقت الحالي. وسيكون من الحيوي لجميع البلدان التي تشعر بالقلق من المعاناة الإنسانية الناجمة من استخدام الذخائر العنقودية أن تواصل العمل معًا للمحافظة على المعايير الإنسانية العالية الواردة في اتفاقية الذخائر العنقودية. والدافع نحو وضع الضحايا الأبرياء لاستخدام الأسلحة أو إنتاجها أو الاتجار بها - سواء كانت ذخائر عنقودية أو ألغام أرضية أو أسلحة صغيرة أو أسلحة خفيفة - في صميم اهتماماتنا دافع قوي عن حق، ونرى أنه متزايد.

ومن دواعي الأسف الشديد أن وفد بلدي يجد نفسه مرة أخرى يتأمل التناقض بين التقدم المحرز الظاهر للعيان في

سيدي، على توليكم الرئاسة في دورة اللجنة الأولى لهذا العام. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل معكم ومع فريقكم، وبممكنكم أن تتأكدوا من دعمنا الكامل لكم إذ تضطعون بمهامكم. وستشارك نيوزيلندا بفعالية في أعمال اللجنة، بما في ذلك بصفتها المنسق الحالي لائتلاف البرنامج الجديد. كما يسرنا أن نكون أحد المقدمين الأساسيين لمشروع القرار المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إطار الدور التنسيقي الموثوق الذي تضطلع به المكسيك وبالشراكة مع أستراليا.

أخذت الأسلحة التقليدية مكانة بارزة خلال هذا العام، مع التركيز الكبير على عناصر عقد معاهدة لتجارة الأسلحة وإعدادها. وأحرز تقدم مفيد بشأن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية وتنفيذها وبشأن إضافة زخم جديد إلى برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بفضل فريق الخبراء الحكوميين، الذي اجتمع في أيار/مايو قبل المؤتمر الاستعراضي بشأن برنامج العمل الذي يعقد العام المقبل. ونيوزيلندا مؤيد قوي للعملية الجارية، التي ستشهد في العام المقبل اعتماد معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة. ولا يساورنا أي شك في أن إبرام معاهدة دولية شاملة وملزمة قانونًا، معاهدة تضع معايير عالمية لعمليات نقل الأسلحة التقليدية، سيؤدي إلى تعزيز الاستقرار والتنمية، على الصعيدين الدولي والإقليمي على السواء.

وقد لا يكون إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة العلاج السحري لجميع المشاكل الناجمة من إمدادات الأسلحة غير المشروعة وتوافرها على الصعيد الدولي، ولكنها عنصر أساسي في الجهود الرامية إلى حل هذه المشاكل. ونحن ممتنون على استمرار توجيهه وحنكة رئيس عملية عقد معاهدة تجارة الأسلحة، السفير روبرتو غارسيا موريتان ممثل الأرجنتين،

خطورة المسألة قيد النظر تتطلب إيجاد سبل أخرى لتابعة المفاوضات.

وألاحظ أنه حدثت مؤخرا بعض التطورات الإيجابية بشأن مسائل ذات صلة بالمواضيع المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومما يدعو إلى سرور كبير بدء نفاذ المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لعام ٢٠١٠. ونحن نتطلع إلى أن نشهد تنفيذ المعاهدة بالكامل وبدء العمل بشأن تدابير المتابعة.

إن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد العام الماضي اعترف على نحو مفيد بالنتائج الإنسانية المفجعة التي ستنتج من أي استخدام للأسلحة النووية. كما أن السبيل الواضح والشامل المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي من أجل جهود إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل كان مصدر شعور بالارتياح لنيوزيلندا. ولكن خطة العمل ليست مجرد شيء لإثارة الإعجاب. فلا بد أن تنفذ، وأن تنفذ بأكملها. وتتحمل جميع الدول الأطراف المسؤولية عن القيام بذلك، وناشد الجميع الاضطلاع بتلك المسؤولية بدون تأخير. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاجتماعات التي عقدتها مؤخرا في باريس وجنيف الدول الحائزة للأسلحة النووية لفحص تعهداتها. ونتطلع إلى أن نعلم المزيد بشأن تلك الأعمال في الفترة المقبلة. وسيكون من الأهمية بمكان أن تنشئ الدورة الاستعراضية الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار، بدءا باجتماعنا العام المقبل في فيينا، زحما حقيقيا نحو المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وناشد جميع الأطراف أن تحضر اجتماع اللجنة التحضيرية في أيار/مايو المقبل وهي مستعدة للمشاركة في تنفيذ جميع عناصر خطة العمل. وعلينا ألا ننسى دعوة الممثل السامي دوارتي بالأمس إلى استنهاض الهمم، إن جاز التعبير، ومفادها أنه بتعزيز نزع السلاح ينهض العالم أيضا.

ميدان الأسلحة التقليدية وحالة الجمود المستمرة التي تعاني منها آلية الأمم المتحدة لترع السلاح. ويشعر وفد بلدي بالامتنان على جهود الأمين العام في محاولته إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره الصحيح. وكما قال الممثل السامي دوارتي هنا بالأمس،

”لا يوجد بديل لآلية الأمم المتحدة لترع السلاح باعتبارها مكانا للتعاون المتعدد الأطراف. وهي ستبقى ”خط تجميع“ كبير للعالم لبناء وصيانة قواعد نزع السلاح العالمية“.

ولا تزال حالة الشلل التي استمرت طويلا في مؤتمر نزع السلاح تزعج وفد بلدي بقدر كبير. فهي تحرم المجتمع الدولي من قيمة منتدى جاهز للتفاوض بشأن المسائل الأساسية مثل نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية. وبوآد احتمالات المتابعة المموسة لتلك المسائل الأساسية وغيرها، فإن المؤتمر يعرض للخطر الدور الذي أوكلته إليه الجمعية العامة باعتباره، بلغة دورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لترع السلاح، ”محفلا لتفاوضا وحيدا متعدد الأطراف من أجل نزع السلاح“. ونحن جميعا نعلم أنه لم يزاو عمل هذه الصفة لأكثر من ١٥ عاما. فلا شيء ينتج في خط التجميع.

وإلى حد كبير لا تزال الأعمال الكبيرة والملحة التي دفعت إلى إنشاء المؤتمر في المقام الأول تنتظر إيلاء الاهتمام من المجتمع الدولي. وعلى الجمعية العامة، التي أنشأت مؤتمر نزع السلاح، أن تخضع المؤتمر للمساءلة بصورة أفضل. وبعد تلك الفترة الطويلة من حالة الجمود، من واجب الجمعية العامة الآن أن تتخذ خطوات لضمان بدء المفاوضات بشأن المواضيع المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بدون أي مزيد من التأخير. وإذا كان مؤتمر نزع السلاح نفسه لا يمكن أن يضطلع بولايته بوصفه هيئة للتفاوض، فإن

النووية لعام ٢٠١٠ ومؤتمر قمة مجلس الأمن المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن إبرام المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لعام ٢٠١٠، كان التقدم المحرز في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية أقل بكثير من توقعاتنا.

ونلاحظ ونستنكر كونه لم يبرز توافق آراء في هيئات نزع السلاح الدولي، وفي هذا الصدد أشير إلى مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ولا يزال التغلب على الصعوبات التي تمنعنا من بلوغ هدفنا السامي في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية تحدياً رئيسياً، ولكن التغلب على ذلك التحدي في متناول أيدينا، شريطة أن نبدي الالتزام والعزم السياسي اللازمين. ولا بد أن يأخذ ذلك الالتزام والعزم السياسي شكل مسعى دبلوماسي جدي على المستوى المتعدد الأطراف بغية التوصل إلى حل جماعي وفعال للتحديات الأمنية التي تواجهها الإنسانية.

وبالنظر إلى المناقشات التي سنعقدتها خلال هذه الدورة، أود أن أوضح تسع نقاط يرى وفد بلدي أنها يلزم أن تكون الأساس الذي تركز عليه أي سياسات شاملة لصون الأمن والسلام وهي: أولاً، الإصرار على هدف تخليص العالم من الأسلحة النووية باعتباره هدفاً ذا أولوية لا بد أن يحظى بتأييد جميع الدول؛ ثانياً، تعزيز سلطة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بالتصديق العالمي عليها؛ ثالثاً، بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب فرصة والتفاوض بشأن صك ملزم من شأنه أن يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية واعتماد هذا الصك والتفاوض بشأن عقد اتفاقية للأسلحة النووية لتعزيز آلية نزع السلاح ومنع الانتشار واعتماد هذه الاتفاقية؛ رابعاً، اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية لبرنامج لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه وطموح لتخفيض ترساناتها والتقدم المتزامن

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنيكم تهنئة حارة، سيدي، على انتخابكم لتولي رئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم على دعم وفد بلدي الكامل وتعاوني. وبالمثل، أود أن أهني جميع أعضاء المكتب.

وتؤيد السنغال البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وسيكون عام ٢٠١٢ عاماً حاسماً لجدول أعمال نزع السلاح الدولي. وسيكون أكثر حسماً نظراً لأننا نمضي قدماً نحو مؤتمر الأمم المتحدة الذي طال انتظاره بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة في تموز/يوليه ٢٠١٢. وتبعث العملية التحضيرية في ظل القيادة المحنكة للسفير روبرتو غارسيا موريتان على الأمل بأن تمكنا المعاهدة من تحقيق إمكانية المنظمة في بناء عالم أقل فوضى. وفي هذه اللحظة ذاتها لا يزال عدد من المناطق في جميع أرجاء العالم يمر بمشاكل أمنية وعدم استقرار من جراء التجارة غير القانونية بالأسلحة التقليدية.

ففي أفريقيا، على وجه الخصوص، تلك الأسلحة في حقيقتها أسلحة للدمار الشامل، الأمر الذي يؤدي إلى تغذية الصراع وإدامته وانتشار الجريمة وزيادة خطر الإرهاب. وفي مواجهة مثل ذلك التحدي لن يمكننا من مكافحة الاتجار بالأسلحة التقليدية على النحو المناسب سوى إبرام صك عالمي وقوي وملزم قانوناً بشأن تجارة الأسلحة. وترحب السنغال بكل صدق بالديناميكية الإيجابية التي شهدناها في الدورات الثلاث الماضية للجنة التحضيرية ونعتقد أنه لا بد أن يبقى عزمنا المشترك بشأن هذه المسألة قوياً حتى إبرام صك ملزم قانوناً في تموز/يوليه ٢٠١٢.

وبالرغم من تجديد الزخم والتفاؤل الناجم من نجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

كما أود أن أعرب عن أطيب التمنيات للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وأؤكد لكم على دعم وفد بلدي وتعاونيه في إنجاز مهمتكم، بغية أن يحرز عملنا نتائج ملموسة. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والجموعة الأفريقية.

مرة أخرى هذا العام تجتمع اللجنة في مرحلة حاسمة لفحص التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي بغية التصدي للتحديات المختلفة التي تواجه نظامي منع الانتشار ونزع السلاح، وبالتالي، تواجه السلام والأمن الدوليين. وأظهرت الاجتماعات التي عقدت على هامش المناقشة العامة للدورة السادسة والستين للجمعية العامة بشأن السلامة والأمن النوويين وبشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مدى حجم العمل الذي يتعين إنجازه إذا أردنا أن نحرز تقدما حقيقيا في ميدان نزع السلاح الشامل.

وبعد عقد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١١، ومن ثم إغلاق الدورة الأخيرة من الدورات التي تعقد مرة كل ثلاث سنوات، من واجبنا الآن أن نحافظ على الديناميكيات، حتى لا تتبدد جهودنا ببساطة قبل أن نتوصل إلى حلول تأخذ بعين الاعتبار شواغل جميع الأطراف واحتياجات جميع الدول فيما يتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار.

وتغتنم تونس هذه الفرصة لتؤكد مجددا اعتقادها بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في نظام منع الانتشار. ويتوقف تحقيق ذلك الهدف على التنفيذ الفعال لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار وإضفاء الطابع العالمي عليها بالمحافظة على التوازن فيما بين الركائز الثلاث، ألا وهي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار والتعاون فيما بين الدول في مجال الاستخدامات السلمية.

لضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن طريق إبرام صك ملزم؛ خامسا، زيادة التمسك بالمعاهدات بشأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تسهم بشكل حاسم في بناء الثقة وتحقيق الاستقرار - وفي هذا الصدد نناشد جميع أصحاب المصلحة الإسهام بصورة بناءة في التنفيذ السليم لاستنتاجات المؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في معاهدة عدم الانتشار المتعلقة بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ سادسا، احترام حق البلدان في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتوطيد سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدراتها؛ سابعا، إيلاء اهتمام خاص للتجارة غير المشروع بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما زلنا نتطلع إلى استضافة مؤتمر قمة بشأن الأسلحة التقليدية على مستوى مجلس الأمن، مماثل للمؤتمر بشأن الأسلحة النووية؛ ثامنا، إبداء عزم قوي على جعل الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها ملزما قانونا؛ وتاسعا، التنفيذ السليم للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وأعتقد أن معظم الوفود الموجودة هنا تشاطر نفس شواغل وآراء بلدي. وأود أن أؤكد لجميع الأعضاء استعداد بلدي للعمل نحو تنفيذ جميع النقاط التسع المذكورة.

**السيد حرباوي (تونس) (تكلم بالفرنسية):** باسم

الوفد التونسي أود أن أعرب عن صادق تماني لكم، سيدي، على انتخابكم لتولي رئاسة اللجنة الأولى وأن أعرب عن مدى تقدير وفد بلدي للعمل الذي أنجزه السيد ميلوش كوتيريك خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

وتولي تونس أهمية كبيرة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي عازمة على مواصلة العمل في إطار الاتفاقية من أجل بلوغ هدفها الأساسي، وهو تنفيذ حظر الأسلحة الكيميائية وتعزيزه. وتحقيقاً لتلك الغاية، ندعو إلى تحقيق أهداف وأحكام تلك الاتفاقية، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية للأغراض السلمية.

كما نرحب بالنتائج الإيجابية لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وناشد الدول الأعضاء تقديم تقاريرها الوطنية، على أساس طوعي، كل عامين. وفي ذلك الإطار، يؤيد وفد بلدي التوصيات بإعطاء زخم جديد لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة بها، ولكننا نعرب عن قلقنا حيال الزيادة في عدد الأسلحة الخفيفة المتداولة في العالم. ويلزم العمل الدولي في ذلك الصدد من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها، لا سيما في مناطق الأزمات والصراع.

وتشكل المناطق الحدودية مناطق خطر لذلك النوع من الاتجار، حيث من الضروري توخي اليقظة والتعاون الفعال فيما بين دول أي منطقة دون إقليمية وشركائها الدوليين بغية منع هذه الأسلحة من الوقوع في أيدي الجماعات الإرهابية، ومن ثم تهديد أمن الدول واستقرارها وإلحاق الضرر بالسكان المدنيين. وسيكون إنشاء آليات دون إقليمية أمراً مفيداً لوقف تلك الآفة بشكل فعال وبطريقة منسقة. والمسؤولون ليس الحائزين للأسلحة وحدهم ولكن أيضاً من يوردون الأسلحة ومن ينتجونها.

ولا يزال الشرق الأوسط إحدى المناطق التي تستدعي القلق بسبب رفض أطراف معينة الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالرغم من الدعوات العديدة التي وجهتها دول المنطقة الأخرى ودعوات الجمعية العامة في العديد من قراراتها ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، ندعو المجتمع الدولي، لا سيما الدول ذات التأثير، إلى اتخاذ خطوات وتدابير عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

وتدعم تونس ذلك الأمل وترحب بالمؤتمر المقبل في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ومن المؤكد أن ذلك المؤتمر سيرسي السلام في منطقة تتصاعد فيها التوترات على الدوام.

ويرحب وفد بلدي بالزيادة المستمرة في عدد الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويعتقد أن إضفاء الطابع العالمي على تلك المعاهدة يمكن أن يسهم بقدر كبير وبشكل إيجابي في عملية نزع السلاح. بما يفضي إلى إحلال السلام والأمن في العالم. ونكرر مناشدتنا الدول التي لم تصدق بعد على تلك المعاهدة أن تفعل ذلك. وإنشاء مركزين لنظام الرصد الدولي في أرضنا وكوئهما يعملان بشكل اعتيادي الآن لبعض الوقت دليل على ذلك الالتزام.

وإدراكاً للأهمية الكبيرة لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وتأثيرها الواضح على السلام والأمن الدوليين، يأمل بلدي، الذي صدق على تلك الاتفاقية واستكمل تدمير مخزونات من الألغام الأرضية، أن يرى جميع الدول الأطراف مشاركة في تلك العملية بهدف تحقيق أهداف الاتفاقية.

الدوليين، فقد قامت بالمصادقة على مصفوفة المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح والانضمام إليها. وستظل بلادي ملتزمة تماما بتعهداتها الدولية، عملاً بأحكام هذه المعاهدات والاتفاقيات.

وتؤكد بلادي مجدداً على موقفها الثابت تجاه القضاء التام والكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والحد من انتشارها. وهي تؤيد الحظر الشامل للتجارب النووية وترحب بجهود ومساعي الأمين العام للأمم المتحدة في هذا المجال. كما تحرص بلادي على منع انتشار مثل هذه الأسلحة أو مرور عناصرها عبر حدودها. وقد أنشأت لهذا الغرض لجاناً وطنية وأصدرت تشريعات ذات الصلة التي تنص على حظر هذه الأسلحة ومعاينة من يمارس هذه الأنشطة المحظورة. كما نجدد دعوتنا إلى جميع الدول التي تمتلك ترسانات نووية إلى العمل وبشكل جدي على مسائل نزع السلاح والقضاء التام على هذه الترسانات والانتقال إلى وضع آليات عمل تعنى بنزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والحيلولة دون انتشارها.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الركيزة الأساسية لنظام منع الانتشار. وقد انضمت إليها بلادي بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، إلا أن استمرار السياسة النووية الإسرائيلية سيدفع بالمنطقة إلى سباق تسلح ويعرض أمنها واستقرارها للخطر. كما أن الصمت الدولي على البرنامج النووي الإسرائيلي جعلها تتمادى في تحديها للمجتمع الدولي وعدم الانضمام إلى هذه المعاهدة. كما نؤكد هنا مجدداً على ضرورة إخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أن استمرار إصرار إسرائيل على رفض

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على الأهمية التي توليها تونس لجميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح المتعدد الأطراف والتزامها واستعدادها للتعاون الكامل معكم، سيدي، ومع أعضاء المكتب مع تمنياتنا لكم بكل النجاح في أعمال اللجنة.

**السيد السعدي (اليمن):** سيدي الرئيس، يسرني أن أتقدم لكم بالتهنئة الصادقة على رئاستكم لأعمال اللجنة الأولى وأن أؤكد ثقتنا الكاملة بأن خبرتكم وخبرة بقية أعضاء المكتب الموقر ستسهم في نجاح أعمال هذه اللجنة نحو تحقيق النتائج المرجوة.

يؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ويود التأكيد على أن الجمهورية اليمنية تؤمن بإيماناً عميقاً بأهداف ومقاصد نزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. وتؤمن بأن العمل الجماعي المتعدد الأطراف، وتكريس مبدأ الحوار والشفافية، وبناء الثقة فيما بين الدول، وتوفير الإرادة السياسية هي السبيل الأمثل نحو نزع السلاح التام والحد من انتشاره وخلق تفاعل نحو عالم يسوده السلم والوئام والاستقرار. ويعبر وفد بلادي عن قلقه إزاء الوضع الحالي المعقد في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الإطار، يدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل كسر الجمود في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وتفعيل تلك الجهود إلى خطوات عملية ملموسة، مما يشكل فرصة مؤاتية بهدف تحقيق تقدم في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح الشامل والكامل ومنع انتشار الأسلحة النووية.

تبنت الجمهورية اليمنية مواقف ثابتة حول قضايا نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع الانتشار النووي. وتنفيذاً للالتزام السياسي للجمهورية اليمنية تجاه مسائل نزع السلاح، وانطلاقاً من إيمانها القوي بأهمية السلم والأمن

للحدود الوطنية أو الجماعات الخارجة عن القانون، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الاستقرار، وتعطيل جهود التنمية، وتكريس ظاهرة الفقر، واتساع نطاق البطالة، وتوفير المناخات الملائمة لتفريخ الجماعات والمنظمات الإرهابية، وتوسيع نطاق دائرة العنف وعدم الاستقرار، وتتجاوز تأثيراتها السلبية الأبعاد الوطنية والإقليمية. ويؤيد وفد بلادي الجهود الدولية لوضع صك قانوني ملزم يضع المعايير الدولية للحد من ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعمل على توفير رقابة دولية فعالة بهدف مكافحة واستئصال ظاهرة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيسهم بشكل فعال في تعزيز نظام عدم الانتشار. ونشدد على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل كخطوة رئيسية نحو تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والامتثال الكامل لكل أحكام هذه المعاهدة بلا استثناء، والعمل على تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥، الذي لم يشهد على مدار ١٦ عاما أي جهد حقيقي لتنفيذه بالرغم من كونه إحدى الركائز الأساسية لصفقة التمديد اللاهائي للمعاهدة. كما نطالب بتنفيذ الخطوات العملية المتفق عليها في خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط وتمت ترجمتها إلى إطار عملي متمثل في مؤتمر عام ٢٠١٢ والإسراع في بدء الخطوات التحضيرية لانعقاد هذا المؤتمر.

نؤكد على أهمية احترام خيارات الدول الأعضاء في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والعمل على اتباع نهج الشفافية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال، والحد من وضع عقبات في سعي الدول الأعضاء

الانضمام إلى هذه المعاهدة يشكل تهديدا صارخا لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

اتخذت الجمهورية اليمنية جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تنفيذا لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، حيث تسعى بلادي إلى تشكيل هيئة تنسيق وطنية تكون مسؤولة عن تنسيق السياسات المتبعة بشأن هذه الأسلحة والأنشطة المتصلة بها، بحيث تكون نقطة اتصال وطنية بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، بالإضافة إلى إصدار عدد من التشريعات التي تعد الإطار القانوني للتعامل مع قضايا مكافحة الاتجار بهذه الأسلحة. وإدراكا منها لحجم هذه الظاهرة، فقد قامت حكومة بلادي بتقديم مشروع قانون جديد يعرض على مجلس النواب لإقراره وينص على تنظيم حمل السلاح في إطار قانوني ومنع حمل السلاح في العواصم والمدن الرئيسية ومصادرة الأسلحة غير المرخص بها والعمل على اجتثاث هذه الظاهرة بشكل نهائي، مما يتطلب مضاعفة الجهد الدولي المساند للجهد الوطني وتعزيزه.

كما نؤكد مجددا على محورية برنامج عمل الأمم المتحدة وأهمية تعزيز القدرات الوطنية لترقى إلى مستوى التنفيذ الشامل والأمثل لتدابير هذا البرنامج، بالإضافة إلى الصك الدولي بشأن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن حكومة بلادي تطالب مجددا ببذل المزيد من الجهود واتخاذ تدابير عملية ملموسة للتعاطي مع ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تؤثر سلبا على السلم والأمن الاجتماعيين للعديد من المجتمعات وتسهل عملية وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات والمنظمات الإرهابية أو المرتبطة بالجرائم المنظمة العابرة

إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بإبرام معاهدة ملزمة قانونا خطورة جدية بالثناء من شأنها أن تسهم في إخلاء العالم بشكل تدريجي من الأسلحة النووية.

وأحيث خطة العمل الاستشرافية التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ جذوة الأمل في إحراز تقدم في جميع الركائز الثلاث للمعاهدة وهي - نزع السلاح ومنع الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونحن نرى أن هذه الركائز مترابطة ويجب التعامل معها بشكل جماعي لضمان بناء عالم أكثر أمانا لنا جميعا وللأجيال المقبلة. ولكن الركون إلى القناعة بما أنجز أكبر تهديد لإحراز تقدم في جميع هذه الركائز. وبالمثل، نرى أن مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سيكون فرصة هامة للمضي قدما في إرساء السلام في الشرق الأوسط.

إن التوافر المتزايد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها في جميع أرجاء العالم، لا سيما مناطق التراع، مسألة تستدعي القلق البالغ. فالصراع هو نقيض التنمية تماما، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سببت الدمار في حياة عامة الناس في جميع أرجاء العالم. ونيبال تؤيد تأييدا تاما التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونؤيد اعتماد صك ملزم قانونا لتنظيم عمليات النقل الدولية للأسلحة بغية زيادة الشفافية والمساءلة. وفي السياق نفسه، تؤيد نيبال منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

ويجب تنشيط مؤتمر نزع السلاح، المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، بدون أي تأخير بغية إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، بما في ذلك معاهدة وقف إنتاج المواد

لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية. ويجب على الدول المتقدمة النمو تيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وتقديم المساعدة الفنية إلى تلك البلدان، اتساقا مع ما تكفله معاهدة عدم الانتشار.

وختاما، يؤكد وفد الجمهورية اليمنية تطلعه إلى التعاون معكم ومع جميع الوفود المشاركة لتحقيق طفرة حقيقية في نتائج أعمال هذه اللجنة لجهة نزع السلاح العام والكامل وضمان أمن شعوبنا كافة ودعم الاستقرار والسلم والأمن في العالم أجمع.

**السيد أكارييا (نيبال)** (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم، سيدي، وأهنئ الأعضاء الآخرين على انتخابكم في مكتب اللجنة. وأؤكد لكم على دعم وفد بلدي الكامل لكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم الهامة. كما يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تدعو نيبال باستمرار إلى نزع السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية والإشعاعية، في موعد نهائي متفق عليه. وفي عام ١٩٤٥، ولأول مرة في التاريخ الإنساني، شهد العالم الآثار المدمرة لاستخدام التكنولوجيا النووية لأغراض الحرب. ولا يسع المرء سوى أن يتخيل ما سيكون عليه مدى الفاجعة لو استخدمت الترسانات النووية الحالية في مسرح الحرب. وذلك الإدراك وحده ينبغي أن يدفعنا جميعا إلى اتخاذ خطوات موضوعية وفورية وذات مصداقية نحو نزع السلاح النووية.

ونيبال، باعتبارها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تؤمن إيمانا جازما بالقضاء على الأسلحة النووية بغية تحقيق نزع السلاح النووي ومع الانتشار بصورة نهائية. ويشكل إعلان

المناقشات الإقليمية بشأن جدول الأعمال الهام لنزع السلاح. ونظرا لأهمية منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن جدول أعمال المركز، نرى أنه يلزم تنشيط عملية كاتماندو لتيسير الحوار والمداولات بشأن العديد من التحديات المعاصرة، بما في ذلك بناء الثقة في المنطقة. ونيبال، بوصفها مضيفة المركز، ملتزمة التزاما كاملا بتعزيزه باعتباره كيانا إقليميا فعالا للأمم المتحدة في بناء التفاهم الإقليمي والثقة من أجل تحقيق السلام ونزع السلاح.

ومن ذلك المنطلق، نحن ندعو إلى تقديم مستوى قوي من الدعم إلى المركز من المجتمع الدولي، لا سيما الدول الأعضاء من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وخارجها، بغية تعزيز أهمية أعمال المركز. ويحظى المركز بإمكانية كبيرة لتحقيق إنجازات ملموسة في المسائل المتصلة بالسلام ونزع السلاح. وكما حصل في الأعوام السابقة، ستقدم نيبال، إلى جانب البلدان المقدمة الأخرى، مشروع قرار معنوننا "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ" في الدورة الحالية للجنة. وسيكون تأييد جميع الوفود لمشروع القرار محل تقدير كبير.

وفي الختام، ينبغي أن يكون اتخاذ نهج متعدد الأطراف في صميم النهوض بمنع الانتشار ونزع السلاح وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتضطلع اللجنة الأولى، لكونها منتدى متعدد الأطراف حقا وشاملا للجميع، بدور هام في توجيه مسار المداولات نحو زيادة التفاهم والتوصل إلى توافق للآراء وبناء الثقة و. بما يفضي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح العام والكامل فيما بين الدول. ونحن نؤيد أعمال اللجنة بهدف إحراز تقدم ملموس في ميادين السلام والأمن ونزع السلاح.

**السيد كليب** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن سفير بلدي، الذي، شأنه شأنكم سيدي،

الانشطارية. كما أن الوقت حان للتفكير في الإصلاحات اللازمة في إجراءات عمل مؤتمر نزع السلاح وتوسيع عضويته. ونرى أن عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح سيكون خطوة هامة لتقييم جدول نزع السلاح القائم وآليته بطريقة كلية ولرسم مسار العمل في المستقبل.

ونرى أن على المرء أن ينظر في مسائل نزع السلاح بطريقة شاملة. فترع السلاح ليس ملحا من وجهة النظر الأخلاقية وحدها، ولكنه مهم أيضا من وجهة النظر الاقتصادية. وتتوخى المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة أقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى التسلح. ولكن يجزنا أن نعلم أن الإنفاق العسكري العالمي اليوم وصل إلى أكثر من ١,٦ تريليون دولار وما فتئ يزداد في الأعوام الأخيرة بالرغم من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية. وناشدت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، المعقود في عام ١٩٨٧، المجتمع الدولي تكريس جزء أكبر من موارده للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع إبقاء الإنفاق العسكري في أدنى مستوى ممكن. وكل عام نحدد التزامنا بذلك الهدف في هذه اللجنة باتخاذ قرار بشأن هذه العلاقة بتوافق الآراء. وللأسف، نعجز عن الوفاء بالتزامنا، ويواصل العالم تبيد مبالغ هائلة في الإنفاق العسكري، في حين ينفق النزر اليسير في صون السلام والتنمية والتعاون الدولي. فميزانية الأمم المتحدة بأكملها ليست سوى جزء ضئيل من الإنفاق العسكري للعالم، ناهيك عن الميزانية التي تنفق على بناء السلام والإنعاش الاقتصادي.

وتعتقد نيبال اعتقادا جازما أن الآليات الإقليمية تكمل الجهود الرامية إلى تعزيز جدول أعمال نزع السلاح العالمي. ويبدل المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ومقره في كاتماندو، جهودا لتشجيع

ويتوقع سكان العالم أن يفني واحد منا بواجباته والتزاماته يجعل العالم ينعم بالسلام والأمان لجميع الشعوب والأديان. ولذلك، لا بد من القضاء بصورة نهائية على الآفة الفتاكة للأسلحة النووية. واندونيسيا، بوصفها مناصرا قويا لبناء عالم خال من الأسلحة النووية، أيدت لفترة طويلة الجهود الداعية بصورة ذات مغزى إلى تعزيز أهداف نزع السلاح النووي العالمي ومنع الانتشار وأسهمت في هذه الجهود. وقبل أعوام عديدة، اختارت اندونيسيا عن قصد طريق التعايش الدولي السلمي بدون تقلبات نماذج الردع النووي. كما باشرنا عمليتنا الوطنية للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويحدونا الأمل في أن يشجع إجراءنا الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك. وتأمل اندونيسيا أن تنضم الدول الحائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت إلى البرتوكول الملحق بمعاهد المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وسيحرز عالمنا تقدما اجتماعيا - اقتصاديا وسيحقق الاستقرار بصورة أفضل حينما يحل السلام والأمن للجميع. ويجب ألا نكتفي بترديد الخوف من الأسلحة النووية كل عام ولكن علينا أيضا أن نظهر بأفعالنا ما نعنيه بتحقيق رؤية عالم خال من الأسلحة النووية. وتلك الضرورة الأمنية العالمية وغيرها، فإن العمل الذي يلزم القيام به، ومكانه، معروف للجميع. فالمطلوب هو رأس المال السياسي في الدول الحائزة للأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها المتفق عليها بشأن نزع السلاح النووي الكامل، وهيئة مناخ أكثر إيجابية للنهوض بأهداف نزع السلاح الدولي الواسعة.

كما أن انعدام الإرادة السياسية يتبدى في جمود آلية الأمم المتحدة لترع السلاح بأكملها. وفي حين تناشد اندونيسيا البلدان بذل قصارى جهدها لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح، فإن حالة الجمود في آلية نزع السلاح يمكن معالجتها بأفضل صورة بعقد دورة استثنائية رابعة

في هذا الوقت يتولى رئاسة جلسة أخرى. ونعرب عن تهانينا أولا لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب على انتخابكم. ووفد بلدي على ثقة بأن قيادتكم المحنكة ستوجه أعمال اللجنة الأولى نحو إحراز نتائج ملموسة. واندونيسيا، من جانبها، تؤكد لكم على تعاونها الكامل معكم ودعمها لكم. كما نتطلع إلى العمل مع جميع الوفود لتعزيز أعمال اللجنة بطريقة موضوعية. ونؤيد البيان الذي أدلت به حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلت به ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وقبل أن أوصل الإداء بياني، أود أن أعرب عن تضامن اندونيسيا المستمر مع حكومة اليابان وشعبها في أعقاب مآسي الزلزال وأمواج تسونامي والحادث الذي وقع في فوكوشيما في وقت مبكر هذا العام. ونتمنى للمصابين عاجل الشفاء والتقدم.

وندرك جميعا أنه خلال العقد الماضي لم يحرز سوى تقدم ضئيل أو لم يحرز أي تقدم موضوعي بشأن نزع السلاح النووي. وأثلج صدر اندونيسيا العام الماضي بإنجازات معاهدة عام ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والنتائج التوافقية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والواقع أن الترحيب الحار والثناء اللذين أعربت عنهما اندونيسيا وغيرها على هذه الإنجازات كانا مستحقين للغاية. ولكن منذ ذلك الوقت لم يحرز تقدم يذكر على أرض الواقع نحو تحقيق الرؤية المعلنة كثيرا لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وتمر آلية نزع السلاح بحالة من الجمود، ولم يحرز سوى تقدم ضئيل بشأن خطة العمل المتفق عليها التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بما في ذلك ولايته لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ البالغ الأهمية بشأن الشرق الأوسط.

وفي الختام، تشدد إندونيسيا على أنه يجب على جميع أصحاب المصلحة أن يضطلعوا بدورهم بفعالية بغية ضمان عدم تلاشي الزخم السياسي الذي نشأ في العام الماضي.

**السيد سيفويه** (جمهورية ترازيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، ويهنئ المكتب على انتخابكم المستحق للغاية. ونعرب لكم عن ثقتنا التامة بكم وتأكيدنا للتعاون معكم ودعمكم. ويؤيد وفد بلدي بيان المجموعة الأفريقية الذي أدلت به نيجيريا وبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلت به إندونيسيا. ونرحب بالقدر نفسه بوجود والتزام سعادة السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، ونشكره على بيانه.

وتؤيد جمهورية ترازيا المتحدة صكوك الأمم المتحدة المختلفة الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الكامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه ويغطي جميع أنواع الأسلحة. ونحن إحدى الدول الأطراف في معاهدة بليندانا والموقعة على المعاهدة الهادفة إلى ضمان أن تبقى أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ولكننا نشعر بالقلق على وجه الخصوص من التهديد الأمني الذي يمثله انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ونزع السلاح أمر بالغ الأهمية للوفاء بمسؤولية الأمم المتحدة الأساسية بموجب الميثاق، وهي تحديد صوت السلام والأمن الدوليين. ووفد بلدي على اقتناع بأن استعمال أو إساءة استعمال أي فئة للأسلحة يمكن أن تهدد السلام والأمن، وينبغي أن يكون الجميع كذلك. وتشكل الصراعات العديدة وعدم الاستقرار الذي نشاهده في مختلف أجزاء العالم مظاهر لتلك الانتهاكات. فجمع الأسلحة، بصرف النظر عن فنتها، تمثل خطرا على الحياة والممتلكات. ولذلك ندعو إلى ألا تستبعد مناقشة نزع السلاح أي فئة للأسلحة. كما أن التمييز في مجال الأسلحة يرقى إلى مستوى

للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، وتؤيد إندونيسيا تأييدا كاملا عقد هذه الدورة بصورة عاجلة. وأهداف الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي واضحة ألا وهي: نزع السلاح التام، وريثما يتحقق ذلك، تقديم ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى جانب إبرام اتفاقية عالمية وملزمة قانونا للأسلحة النووية تحظر الأسلحة النووية. كما يجب ضمان حق الدول الأطراف، بموجب معاهدة عدم الانتشار، في السعي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في جميع الأوقات وبدون أي عوائق لا داعي لها.

وإذ نبدأ الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، تدرك إندونيسيا إدراكا كاملا ضرورة إحراز تقدم ملموس بشأن جميع شواغل نزع السلاح والأمن الدولي. ولذلك نحن ملتزمون بالإسهام بصورة فعالة في المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبعقد معاهدة لتجارة الأسلحة، وباستعراض اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُمّية وتدمير تلك الأسلحة، على ألا ننسى المناقشات المتصلة بالمنطقة الحالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا أو بالتأكيد أي مناقشات أخرى بشأن نزع السلاح والأمن قد تجرى خلال العام. وفيما يتعلق بعقد معاهدة لتجارة الأسلحة في المستقبل، سنواصل العمل على ضمان الاعتراف بحق جميع الدول في سلامة أراضيها على قدم المساواة مع الحقوق الأخرى للدول.

وفيما يتعلق بأعمال جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، نحن نرى أن مشاركتها ما فتئت مفيدة للغاية في زيادة الوعي العالمي ودعم قضايا نزع السلاح. وتقدر إندونيسيا مشاركتها في هذه اللجنة وتؤيد انخراطها، مع انخراط وسائط الإعلام، والشباب والأوساط الأكاديمية، بغية المساعدة على حشد الإرادة السياسية اللازمة في الجهات الهامة.

ولذلك السبب أيضا أيدنا قرار مجلس الأمن ١٦٥٣ (٢٠٠٦)، الذي تناول، ضمن أمور أخرى، نزع سلاح الجماعات المتمردة في منطقة البحيرات الكبرى. كما شارك بلدي بفعالية في عمليات ومبادرات نزع السلاح المختلفة في منطقة البحيرات الكبرى التي ابتدتها المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يتخذ مقره في نيروبي. كما نواصل العمل مع أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في بوجمبورا، وجماعة شرق أفريقيا في أروشا، وبعثات وأنشطة حفظ السلام وبناء السلام العديدة في أفريقيا والعالم، وفي أغلب الأحيان بالموارد الشحيحة التي بحوزتنا.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة لا تؤيد التسلح النووي لأي بلد. ولا شك أن العالم سيكون أفضل مكان بدون الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونرى أن جميع أسلحة الدمار الشامل تشكل خطرا جسيما على السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمبادرة التي تضطلع بها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي للسير في طريق نزع السلاح النووي. ونطالب الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بأن تحذو حذوهما.

وصحيح أيضا أن نزع السلاح يمكن أن يكون ممارسة مكلفة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا. وقد لا تتوفر الموارد والمعرفة التقنية اللازمة لنزع السلاح المأمون في العديد من تلك البلدان. وتوجد فجوات مالية وتقنية في ذلك الصدد وهي تتطلب دعم الآخرين في المجتمع الدولي لسدها. ووفد بلدي يناشد الأمم المتحدة والدول الأعضاء التي لديها إمكانية تقديم المساعدة أن تفعل ذلك. وأنا أدرك المبادرات القائمة في إطار لجنة بناء السلام وبعثات حفظ السلام وغيرها من الجهود، ولكن اتخاذ نهج شامل وكلي نحو نزع السلاح على نطاق العالم أمر لازم للوصول إلى جميع الدول الأعضاء. وذلك أمر ممكن وقابل للتنفيذ. فلنعمل جميعا على تحقيقه.

التمييز ضد البشر. والأسوأ من ذلك، أن التمييز يترع إلى الارتكاز على التفاوت في المراكز الاقتصادية. وترى جمهورية تنزانيا المتحدة أنه ينبغي ألا يقتصر نزع السلاح على أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، بل ينبغي أيضا أن يغطي الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي أسلحة تشكل بالنسبة لنا أكبر أسباب الصراع وانعدام الأمن وعدم الاستقرار.

كما أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تروج الجريمة ونحن شهدنا ولا نزال نشهد شعوبنا وزوار بلداننا يقعون ضحايا للجرائم المرتكبة بتلك الأسلحة. وأحد النماذج على ذلك خطر القرصنة الحالي. وتشمل الأخطار الأخرى الاتجار بالمخدرات والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ونحن نعيش في عالم يتسم بالعولمة، وانتشار الأسلحة غير القانونية والأسلحة الخفيفة بجميع أشكالها ومظاهرها سيؤثر في نهاية المطاف على الناس في جميع أرجاء العالم. ولذلك لنعمل معا لتحقيق نزع السلاح الشامل، بغية تهيئة بيئة مأمونة بحرية تنقل الناس والتجارة وللاضطلاع بأنشطة مثمرة ومأمونة. فتطور الشعوب والتنقل والحرية مرتبطة ارتباطا شديدا بأمن الشعوب. وأفضل سبيل يمكن أن تسهم به اللجنة الأولى في تلك المتطلبات الأساسية للتنمية، وهما السلام والأمن، هو إحراز تقدم بشأن نزع السلاح الشامل.

وتدرك جمهورية تنزانيا المتحدة أن موارد المجتمع الدولي من أجل الأمم المتحدة موارد محدودة وأن جميع المناطق تضطلع بدور في مساعدة الأمم المتحدة على صون السلام والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق. ولذلك السبب ظلت جمهورية تنزانيا المتحدة تشارك دائما في البرامج والمشاريع التي تقودها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية سعيا لصون السلام والاستقرار الدائمين.

ادعاءات لا أساس لها ومثيرة للسخرية ضد الآخرين. والمجتمع الدولي على إدراك كامل بذلك الأسلوب الذي عفا عليه الزمن.

ولذلك السبب، ومن خلال الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، طالبت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالإجماع، بما في ذلك المؤيدون الرئيسيون للنظام الصهيوني، ذلك النظام بالاسم بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بدون أي شروط وبإخضاع جميع أنشطته النووية السرية للضمانات الدولية. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط على ذلك النظام، لا سيما خلال المؤتمر المقبل في عام ٢٠١٢ بشأن الشرق الأوسط بغية إجباره على الانصياع للمطالبات الدولية.

#### السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الأسف أن أطلب فرصة أخرى لأخذ الكلمة. وأود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن الملاحظات التي أبداها ممثل كوريا الجنوبية بالإشارة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها تهديدا للسلام والأمن العالميين. فذلك ليس صحيحا وهو تشويه للواقع الأساسي الكامن في شبه الجزيرة الكورية.

وقبل أن أتناول الموضوع الرئيسي، أود أن أذكر كوريا الجنوبية بأن اليوم يوافق ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وهو يوم ذو مغزى لأمتنا، في كوريا الشمالية والجنوبية على السواء. ففي هذا اليوم في عام ٢٠٠٧ اعتمد اجتماع القمة الثاني بين الكوريتين الإعلان المشترك الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وما يدعو إلى الأسف الشديد أنه في هذا اليوم للمصالحة، يوم اعتماد تلك الوثيقة التاريخية، اتخذت كوريا الجنوبية نهجا للمجاهمة نحو المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وهي مسألة تتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى التوصل إلى حل من خلال الحوار.

كما أن هناك حالات للظلم التاريخي، الذي الحق ببعض السكان في العالم. ونزع السلاح الشامل يجعل من الضروري معالجة تلك المسائل وتسويتها. وإذ نواصل التفاوض بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة، ينبغي أن يكون الهدف هو ضمان ألا تحوز جميع الدول أسلحة أخرى سوى الأنواع المحددة وبالكميات المقبولة والمبررة. بموجب المادة ٥١ من الميثاق. وينبغي النظر في تلك المداولات في التعاون الدولي، حسب الطلب، فضلا عن تقديم المساعدة إلى ضحايا استخدام الأسلحة أو سوء استخدامها.

وفي الختام، تلتزم جمهورية تزايا المتحدة بالاضطلاع بدورها، بالعمل مع الآخرين، في ضمان إنشاء عالم أكثر أمانا للتنمية والحرية، عالم أكثر أمانا وملائم لأطفالنا، من خلال نزع السلاح الكامل ولا رجعة فيه والقابل للتحقق منه ويغطي جميع أنواع الأسلحة.

#### الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

للممثلين الذين يودون أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد.

#### السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية)

(تكلم بالإنكليزية): اليوم، قدم أحد الوفود ادعاءات ضد برنامج بلدي النووي السلمي الطابع حصريا. ونحن نرفض تلك الادعاءات رفضا مطلقا. فالنظام الصهيوني، الذي افتقر إلى الشرعية منذ إنشائه في أراضي فلسطين المحتلة، حائز على أسلحة دمار شامل سرية من خلال برامج للأسلحة. وهو يشكل التهديد الرئيسي للسلام والأمن في المنطقة وخارجها. وتاريخ ذلك النظام المظلم وسجله في غزو البلدان الأخرى، وقتل النساء والأطفال الأبرياء وارتكاب جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلا عن اضطلاعهم بهجمات إرهابية على البلدان الأخرى، معروفة بصورة جيدة لجميع الدول.

والحقائق وافية لإظهار السبب وراء محاورة ممثلي ذلك النظام غير المسؤول صرف انتباه الدول الأعضاء بتقديم

ثانيا، وفيما يتعلق بتخصيص اليورانيوم، فإن كوريا الجنوبية هي التي مضت قدما في ذلك للمرة الأولى في شبه الجزيرة الكورية. ففي عام ٢٠٠٤، كشف للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن العلماء يضطلعون بأعمال التخصيب السري في كوريا الجنوبية. ولست بحاجة إلى الخوض في تفاصيل أكثر، ولكن لا الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا الولايات المتحدة اتخذت أي إجراء. فهما تلاعبتا بالوكالة في ذلك الوقت، وفي الوقت الحالي تلاعبتا بالوكالة مرة أخرى. وأشارت كوريا الجنوبية إلى قرار الوكالة لمكافحة تخصيب اليورانيوم. وتلك الأنشطة سلمية للغاية وتتماشى مع الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متماشية مع ذلك الاتجاه. كما أن البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر يشير إلى تخصيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لليورانيوم للأغراض السلمية. وبالتالي من وجه النظر القانونية، هذه قواعد دولية قانونية وشرعية للغاية.

واستخدمت كوريا الجنوبية كلمة "صدق". وتلك الكلمة أبرزتها سلطات كوريا الجنوبية الحالية منذ أن تولت السلطة في عام ٢٠٠٨. فهي لا تسقط كلمة "صدق" على الإطلاق حينما تشير إلى موقف كوريا الشمالية إزاء إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ماذا بشأن صدقتها بالذات؟ وهي تواصل توسيع تمارين الحرب النووية المستهدفة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهي تواصل العمل باعتبارها قاعدة عسكرية أمامية ومركزا لإجراء المناورات العسكرية النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولو كانت صادقة لما افتتحت مناورات وصي حرية أولجي، التي أجريت في آب/أغسطس الماضي. ونطلب من كوريا الجنوبية أن تبدي صدقتها إن كانت تريد ذلك حقا.

وفيما يتعلق بالبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر، أطلب من ممثل كوريا الجنوبية أن يفهم على نحو

ولقيت وثيقة القمة بين الكوريتين الصادرة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ترحيبا بالإجماع من الجمعية العامة في القرار ٥/٦٢، فضلا عن كوريا الشمالية والجنوبية، ومن الزملاء المواطنين خارج شبه الجزيرة الكورية. وتلك خطوات عملية أسهمت بصورة مباشرة في اعتماد الوثيقة الأولى للقمة بين الكوريتين، التي سميت بالإعلان المشترك الصادر في ١٥ حزيران/يونيه. كما وافقت الجمعية العامة بالإجماع على الوثيقة، مما أحدث انفراجا تاريخيا نحو إعادة التوحيد السلمية والمستقلة للكوريتين، وبروح ترك الأمة الكورية وإعادة توحيد الكوريتين للأمة الكورية. أي إزاحة القوى الخارجية وإنهاء التدخل. ودولة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة. وأناشد سلطات كوريا الجنوبية بشدة المضي قدما والعودة إلى تنفيذ تلك الوثيقة التاريخية، التي ترفضها السلطات الحالية الآن.

وفيما يتعلق بالموضوع الرئيسي المتعلق بتهديد السلام والأمن العالميين، فإن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رأيا مختلفا. فالمصدر الرئيسي للتهديد في شبه الجزيرة الكورية هو الحلف العسكري للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وهو حلف قديم للغاية. وهو قائم منذ وقت الحرب الباردة ويزداد قوة في كل الأوقات. فقبل فترة لا تزيد على شهر، في آب/أغسطس، أجرت الدولتان مناورات عسكرية شارك فيها أكثر من نصف مليون من الجنود من الولايات المتحدة القارية واليابان وجزيرة غوام وجزيرة هاواي وقواعد الولايات المتحدة العسكرية في كوريا الجنوبية. وقواعد الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية مكتظة بالأسلحة النووية منذ عام ١٩٥٧. والجميع يدرك أن أول سلاح نووي أدخل إلى كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٧. وأنا أسأل ممثل كوريا الجنوبية عن رأيه بشأن وجود أسلحة نووية ونشرها من جانب الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية. هل يعتقد أنه من أجل إحلال السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية؟ أريد إجابة من ممثل كوريا الجنوبية. وإن لم يكن ذلك تهديدا فما هو؟

أرضها أو عبورها. وأكرر أن اليابان تحافظ على سياسة التمسك بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة.

رابعاً، امتثلت اليابان امتثالاً صارماً لمعاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية والتزامات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار اليابان طرفاً في معاهدة عدم الانتشار. وقد أكدت الوكالة استخدام اليابان السلمي للطاقة النووية في استنتاجها السنوي ومفاده أن جميع المواد النووية تستخدم في أنشطة سلمية. وعلاوة على ذلك، إضافة إلى الالتزامات القانونية، تقدم اليابان تقارير منتظمة، باعتبارها تدبيراً دولياً للشفافية، عن كمية مخزونات البلوتونيوم وفقاً للمبادئ التوجيهية لإدارة البلوتونيوم، وكان آخر هذه التقارير في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وأخيراً، فيما يتعلق باستئناف المحادثات السادسة، لا بد من تذكير المجتمع الدولي بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي تواصل تطوير برامجها للقذائف، بما في ذلك برنامج تخصيب اليورانيوم، انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك للمحادثات السادسة الصادر في عام ٢٠٠٥. ومن الضروري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ خطوات ملموسة لإبداء التزامها الحقيقي بترع السلاح النووي الكامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وبتحسين العلاقة بين الكوريتين بغية إجراء حوار ذي مغزى فيما بين الأطراف الستة. واستناداً إلى ذلك الإقرار، ما فتئت اليابان والولايات المتحدة وجمهورية كوريا تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ تلك الخطوات الملموسة.

**السيد حلاق (سوريا):** سيدي الرئيس، تجمع بلادي باليابان علاقات صداقة واحترام متبادل تقوم على أساس عدم تدخل أي من الدولتين في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى. وقد ساءنا تطرق البيان الذي ألقاه ممثل اليابان

صحيح الروح الأساسية لذلك البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر عن المحادثات السادسة. فالمعيار الأساسي هو التنفيذ المتزامن لجميع الأطراف في المحادثات السادسة؛ والطرفان الفاعلان الرئيسيان هما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. والمبدأ الأساسي مجسد هناك - إجراء مقابل إجراء. ولا توجد أي تدابير لبناء الثقة بين الجانبين. وأطلب من ممثل كوريا الجنوبية أن يفهم على النحو الصحيح ما تعنيه عبارة "إجراء مقابل إجراء".

**السيد ناميوكا (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أمارس حق الرد على الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة الصادرة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولاً، إن تمسك اليابان بمبادئ عدم الانتشار الثلاثة

- عدم حيازة الأسلحة النووية وعدم صنعها وعدم السماح بإدخالها في الأرض اليابانية - لا تزال ثابتة وتصميم اليابان على القضاء التام على الأسلحة النووية بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية لا يتزعزع. ثانياً، تحافظ اليابان على سياسات موجهة نحو الدفاع حصرياً وبالتالي لا تستهدف التمارين التي تجربها قوات الدفاع عن النفس اليابانية أي بلد أو منطقة بعينها. وعلاوة على ذلك، فإن المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية التي قررت اليابان إدخالها منظومة دفاعية محضة ولا تمثل أي تهديد لأي بلد أو منطقة محيطية باليابان.

ثالثاً، لا يوجد أي دليل على أن حكومة اليابان

سمحت إطلاقاً بإدخال الولايات المتحدة لأسلحة نووية في الأراضي اليابانية. واستناداً إلى سياسة الولايات المتحدة النووية المعلنة حتى اليوم، مثل الإعلان الصادر في عام ١٩٩١، تؤكد حكومة اليابان أنه في الوقت الحالي لم تدخل الولايات المتحدة أي أسلحة نووية، بما في ذلك دخول سفن و/أو طائرات إلى الموانئ في الأراضي اليابانية أو الهبوط في

يرى المرء ممثلي إسرائيل يلجأون إلى ترويح المغالطات و خلط الأوراق وقلب الحقائق رأساً على عقب، والتهرب من المسألة عن الخروج على الإجماع الدولي حول عدم الانتشار وركائز اتفاقية عدم الانتشار، والتعمية على عدوانها العسكري على بلادي في عام ٢٠٠٧.

إن هذا اللغو الإسرائيلي يسعى إلى إبعاد الأنظار عن مخاطر التسلح النووي الإسرائيلي، وعن الترسنة النووية الإسرائيلية، وعن رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية، وذلك على الرغم من قيام كل من المدير السابق والمدير الحالي للوكالة الدولية بزيارة إسرائيل لحث حكامها على الانصياع لمئات القرارات الدولية التي تطالبها بذلك على مدى عقود من الزمن، وعلى الرغم من قيام مهندسي إسرائيل النوويين بالكشف عن خطورة البرنامج النووي الإسرائيلي على أمن المنطقة ككل. وهذه القرارات صادرة عن أعلى المؤسسات والهيكل الدولية ذات الصلة، مثل مجلس الأمن بقراره ٤٨٧ (١٩٨١) والوكالة الدولية للطاقة الذرية بقرارها GC(53)/RES/17 لعام ٢٠٠٩، والجمعية العامة بقراراتها العديدة ذات الصلة، وآخرها القراران اللذان اتخذتهما الجمعية في الدورة السابقة.

ليس سرا على أحد في هذه الأيام أن إسرائيل ما تزال مستمرة في سياسة تسلح نووي عدوانية تستند إلى ترسانة نووية ضخمة ووسائل إيصالها وتتجاوز في حجمها الترسانة النووية الفرنسية، مثلاً. كما تتستر هي وحلفاؤها على المخاطر الناجمة عن امتلاكها للسلاح النووي وتهديدها باستخدامه ضد دول المنطقة، وذلك من خلال ما يسمى بسياسة الغموض النووي التي تم الاتفاق عليها منذ عقود مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

لقد أقرت خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ جزءاً خاصاً

الموقر أمام هذه اللجنة يوم أمس لما اسمها المسألة النووية السورية، بما يعطي الانطباع الخاطئ بوجود شيء اسمه فعلاً مسألة نووية سورية.

إن هذا النمط من الرسائل السلبية يضر بالعلاقات الثنائية بين البلدين ويتجاهل مجموعة من الوقائع والحقائق التي أوجزها فيما يلي، من باب التذكير فقط. إن بلادي سوريا كانت من أولى الدول التي انضمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثانياً، لا توجد مسألة نووية سورية. وكل المحاولات المحمومة لاختراع وجود مسألة كهذه وترديد أصدائها في الاجتماعات الدولية هدفها إبعاد الأنظار عن ارتكاب إسرائيل لعدوان عسكري ضد بلادي، والتعمية على وجود الترسانة النووية الإسرائيلية التي تتضمن أكثر من ٣٠٠ رأس نووي ووسائل إيصالها. وهي الحقيقة الوحيدة التي تهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين. ثالثاً، عملت بلادي سوريا على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط منذ زمن بعيد. ولقد تقدمت بلادي بمشروع قرار باسم المجموعة العربية إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣ يهدف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولكن هذا المشروع اصطدم بمعارضة دولة نووية نافذة وبقي باللون الأزرق منذ ذلك الحين. ويمكن للوفد الياباني أن يبذل مساعيه لإعادة طرحه مجدداً وسنكون له من الشاكرين.

أدلى ممثل إسرائيل - الحائزة للأسلحة النووية والرافضة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ولوضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية - صباح هذا اليوم ببيان نووي إرهابي يستفز سلامة العقول وسلامة الشعوب والأمم. فكما هي العادة عندما يكون الموقف الإسرائيلي هشاً وضعيفاً وغير ذي صلة بالحقائق،

أولاً، ذكرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن بياننا الرئيسي صباح هذا اليوم وصف كوريا الشمالية بأنها تهديد للسلام والأمن العالميين. ولا شك في ذلك على الإطلاق. بل إن كوريا الشمالية تقر بأن كوريا الشمالية نفسها تهديد مفروض على المجتمع الدولي. وأقول بوضوح مرة أخرى هنا، لا يزال برنامج كوريا الشمالية النووي يمثل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الإقليميين وأيضا تحديا غير مسبوق لنظام منع الانتشار الدولي.

ثانياً، أشار وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرات عديدة، ليس هنا اليوم فحسب بل العام الماضي وفي الأعوام السابقة، وللعديد من الأعوام، إلى وثائق اجتماعي قمة عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٠ بين الكوريتين، ولكن ممثل كوريا الشمالية لم يذكر سوى وثيقتين. وجمهورية كوريا على استعداد للالتزام بتنفيذ جميع الاتفاقات السابقة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وتلك هي إجابتنا.

ثالثاً، ذكرت كوريا الشمالية بعض الأحداث التي وقعت في عام ٢٠٠٤ في سياق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانطوت الأحداث على مسألة بسيطة في الواقع برزت فيما يتعلق بتوقيع جمهورية كوريا على البروتوكول الإضافي. وكانت المسألة تتعلق بحالة نادرة للغاية. فجمهورية كوريا، بوصفها بلدا مسؤولا للغاية، وافقت على بروتوكول إضافي في ذلك الوقت وقدمت طلبا بشأنه. وأكدت الوكالة الدولية في ذلك الوقت أن البحث المعني كان جزءا ضئيلا نسبيا يجريه الفيلق العلمي الكوري، وفي العام نفسه، ٢٠٠٤، أصدرت الوكالة تقريرها السنوي للتحقق. ولم يتبق أي شيء لتسويته. ولا توجد مشكلة مع البحوث العملية الكورية. وأيضا كانت المسائل التي أثيرت في الماضي فقد جرت تسويتها.

وتتيح المحادثات السادسة متدى يمكن فيه إحراز تقدم حقيقي نحو تفكيك أسلحة كوريا الشمالية النووية

بقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، القاضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وإذا كانت إسرائيل صادقة في ادعاءاتها فلتقم بتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، القاضي بإنشاء هذه المنطقة، ولتنخرط في الجهود تجاه إنشاء هذه المنطقة، ولتوقف إرهابها النووي لدول المنطقة.

إن الإشارة إلى قمة الأمن النووي التي عقدت في واشنطن، العاصمة، في العام الماضي تأتي في غير مكانها ولا تخدم قضية عدم الانتشار النووي لأن هذه القمة لم تكن عالمية إذ شاركت فيها ٤٧ دولة فقط، وجرت خارج إطار الأمم المتحدة وتطرت لمسائل هامة غير توافقية. وكان الأجدى أن تعالج هذه المسائل لدى الجهة صاحبة الاختصاص، ألا وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ينبغي لإسرائيل أن تنخرط بشكل جدي في دعم الجهود الدولية الرامية إلى منع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بما يزيل الخطر النووي الإسرائيلي عن شعوب ودول المنطقة كافة.

**السيد باريك تشول من (جمهورية كوريا) (تكلم**

بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة الآن ممارسة لحق الرد على ما قاله ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل بضع دقائق.

إن بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يتسق مع الحقائق. ومع ذلك، لا أود أن انخرط في مناقشة طويلة وغير ذات جدوى مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسأكون موجزا للغاية ولا أود سوى أن أصوب تشويه الحقائق الذي ذكره ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

مسؤول باعتبارها عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي الأمم المتحدة. واغتنم هذه الفرصة لأناشد كوريا الشمالية أن تقوم بالعمل الذي يتعين عليها القيام به في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، تجرى المناورات العسكرية المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة في إطار منطقة العمليات التابعة لجمهورية كوريا بغرض تعزيز قدرات الردع ضد الاستفزازات العسكرية لكوريا الشمالية، وهي بالتالي ذات طابع دفاعي محض. وجمهورية كوريا تناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتناع عن المزيد من الاستفزازات والمضي قدما نحو التعاون السليبي بإجراء تغييرات كبيرة في أعمالها بدلا من مجرد الخطابة. وتحقيقا لتلك الغاية ستواصل جمهورية كوريا جهودها بالترافق مع البلدان الأعضاء المعنية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممارسة لممارسة الردع للمرة الثانية. وأناشده أن يوجز بيانه إذ كان ينبغي أن نكون قد اجتمعنا جالسنا بالفعل.

**السيد ري تونغ إيل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي أسفي أن أطلب الكلمة مرة أخرى، لأننا بالفعل استنفدنا وقت جلستنا الصباحية، ولكن فيما يتعلق بملاحظات اليابان وكوريا الجنوبية سأوجز بياني.

تطرق الممثل الياباني لمبادئ منع الانتشار النووي ذات الثلاث نقاط. ولست بحاجة إلى أن أكرر جميع ما قاله بالأمس، وإضافة إلى ذلك، اجتذب الحادث الذي وقع في محطة توليد الطاقة فوكوشيما دايشي اليابانية الاهتمام الدولي، وفي الوقت نفسه أثار القلق. وتركز الشعور بالقلق على السبب وراء التأخير الكبير في استقبال فريق استقصاء دولي وأفرقة إغاثة. وكان هناك شك حيال ذلك. وكانت

الحالية وجميع برامجها النووية. وفي تلك العملية ألزمت الأطراف الستة أنفسهم، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باتخاذ "إجراء مقابل إجراء" وفقا لاتفاق ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وترتيبات متابعة التنفيذ المتعاقبة. ومع ذلك، مزقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزاماتها وتعهداتها بإجراء تجارب للأسلحة النووية مرتين وبكشف منشآت برنامجها لتخصيب اليورانيوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. بل تبادت إلى درجة التهديد بجباية رسوم نووية.

وفي ظل تلك الظروف، نعتقد اعتقادا جازما أن المحادثات السادسة لن تتمكن من إحراز تقدم حقيقي، ما لم تظهر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزامها الحقيقي واستعدادها لتزع سلاحها النووي. وفي ظل الظروف الحالية ستسفر المحادثات السادسة عن مناقشات جوفاء ستكون بلا طائل. ولن نواجه سوى وابل آخر من الدعاية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تماما على النحو الذي شهدناه خلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية.

وبغية أن تكفل المحادثات السادسة بالنجاح، ينبغي أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثلاثة تدابير. وجادل وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل مستمر بأن برنامجه للأسلحة النووية ناجم من السياسات العدائية لحكومة الولايات المتحدة الموجهة ضد كوريا الشمالية. وتلك الحجة مثيرة للسخرية وغير معقولة. وإذا اتبعنا الحجة المثيرة للسخرية لوفد كوريا الشمالية، ينبغي لجميع البلدان ذات السيادة في جميع أرجاء العالم أن تطور برنامجا للأسلحة النووية من أجل أمنها الوطني. ولا يوجد أي مبرر لأي بلد ليطور بصورة سرية، أو بصورة فاضحة مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، برنامجا للأسلحة النووية. فنحن نسعى لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتصرف بشكل

عملية مشتركة عبارة عن سيناريو حرب عسكرية، والهدف رقم واحد في إطار تلك الخطة هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - فهما تريدان احتلال بيونغيانغ العاصمة، ومن ثم احتلال كوريا الشمالية بأسرها، وبعد ذلك القضاء على الأسلحة النووية. وذلك سيناريو للحرب. وهو موجود وسر معروف. وهما بموجب ذلك السيناريو تجريان بين الفينة والأخرى تمارينات محاكاة. وفي أي وقت هما مستعدتان للانتقال إلى العمل، إلى الحرب، وإلى الهجوم إذا ظلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متراحية.

وفيما يتعلق بالتخصيص، قالت اليابان وكوريا الجنوبية إن التخصيص يتسم بالشفافية، ولكن لديهما بالفعل المعرفة التقنية من خلال تلك التجربة. والمسألة المهمة هي المعرفة. وهي لديهما. وهما تقولان إنهما أوقفتا التخصيص ولكنهما بالفعل حصلتا على المعرفة. ولديهما الخبرة، وحينما يحين الوقت، يمكنهما أن تخصبا اليورانيوم. وذلك هو الواقع الحقيقي.

إن الوثيقة التي اعتمدت في اجتماع القمة بين الكوريتين وثيقة بالغة الأهمية، وثبتت أهميتها البالغة في عملية المصالحة. وتكلم الممثل عن الوثائق السابقة، ولكن لا توجد أي وثيقة أخرى بأهمية تلك الوثيقة.

وهاتان الوثيقتان أدتا إلى إحراز تقدم كبير، وفتح قنوات متنوعة بل وخط للسكك الحديدية يمر عبر خط الحدود وفتح منتجع جبل كومغانغسان السياحي، وهو جبل كامل، للسياح الكوريين الجنوبيين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالأسف لمقاطعة ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكنه استنفد مدة الدقائق الخمس المخصصة له.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

هناك تقارير إخبارية مفادها أن هناك نفقا تحت الأرض به منشآت لبرنامج للأسلحة النووية.

ثم ذكر الممثل الياباني أن القوات المسلحة اليابانية من أجل الدفاع عن النفس. إنها لم تعد للدفاع عن النفس ولكنها الآن هجومية في طابعها. ولديها كل الأسلحة في العالم، أكثر الأسلحة المتطورة التي توصلت إليها القدرات البشرية لصنع الأسلحة في الوقت الحالي. فضلا عن ذلك، تدعي اليابان مطالبات إقليمية - جزيرة توكو التابعة لكوريا الجنوبية الواقعة قبالة ساحل شبه الجزيرة الكورية وحزر كوريل الواقعة قبالة ساحل روسيا وهناك جزيرة أخرى متاخمة للبحر مع الصين. وهي تثير المشاكل، وأحد البلدان يؤيد ويشجع تلك المطالبات للحكومة اليابانية. وهو يضيف المزيد من الوقود إلى النار.

وتطرق الممثل الياباني مرة أخرى لأهمية الأحداث السداسية. والشيء الذي يتعين أن نتذكره هو أن الوفد الياباني إلى المحادثات السداسية المتعاقبة التي عقدت حتى الآن لم يف إطلاقا بالتزاماته وتعهداته في إطار تلك المحادثات السداسية. وبدلا من ذلك، كان في كل مرة يأتي إلى طاولة المفاوضات بمسائل مختلفة تماما عن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وهي تحديدا مسألة الاختطاف، ويعرقل العملية وإحراز تقدم في ذلك الاجتماع.

وفيما يتعلق بملاحظات كوريا الجنوبية، هناك مفهوم للتهديد. وطلبت من الممثل الكوري الجنوبي أن يرد على سؤاله وهو تجنب الإجابة على سؤاله. ومن الحقائق التاريخية أن على الحلف العسكري لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة أن يغادر شبه الجزيرة الكورية. فهو يؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على الحالة الأمنية السائدة في شبه الجزيرة الكورية، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي جميع أرجاء العالم. وليس للمناورات العسكرية سوى تأثير سلبي. ولا يوجد أي مبرر لها. فقد نفذنا بالفعل خطة العملية ٥٠٢٧، وهي خطة